

الطرق الصوفية والمشاركة السياسية الدوافع والعوائق

إعداد

نشوى محمد أحمد

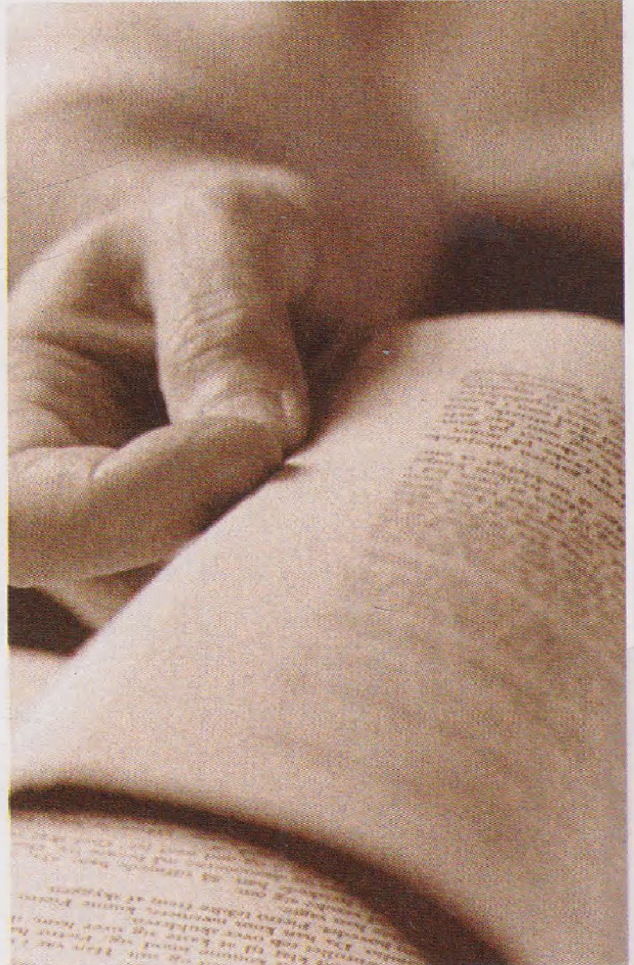
٥٠٩٠٠٤٠٠



المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

قضايا

●● محاولة لبلورة تطورات جارية



www.icfsthinktank.org



لتحميل المزيد من الكتب

تفضلوا بزيارة موقعنا

www.books4arab.me

الدوافع والعوائق الطرق الصوفية والمشاركة السياسية



قضايا

محاولة لبلورة تطورات جارية

سلسلة شهرية تركز على مناقشة أهم القضايا المثارة المرتبطة بالمتغيرات الدولية أو الإقليمية المؤثرة على مصر مع طرح الرؤية العلمية الموضوعية للتطورات المتصلة بها.

المركز الدولي للدراسات
المستقبلية والاستراتيجية
مؤسسة بحثية مستقلة غير
هادفة للربح - (مركز تفكير) -
تأسس عام ٢٠٠٤ لدراسة
القضايا ذات الطابع
الاستراتيجي والتي تتصل
بالتغيرات العالمية وانعكاساتها
المحلية والإقليمية .

رئيس مجلس الأمناء
أحمد فخر

مجلس الأمناء
إسماعيل الدفتار

قدري حنفي

منى مكرم عبيد

المدير التنفيذي

عادل سليمان

المشرف على التحرير

نورمان الشيخ

السيرة التحريرية

شيريهان نشأت

إعداد

نشوى محمد أحمد

التعريف بالكاتب:

أ/ نشوى محمد أحمد

• باحثة في الحركات الاجتماعية (كلية الإقتصاد والعلوم
السياسية – جامعة القاهرة).

تقديم:

أثار الحديث عن الدور السياسي للطرق الصوفية خلال الآونة الأخيرة، والذي بدأ مع محاولتهم المشاركة في مليونية جمعة الاستقرار لتأييد مطالب الثوار، ثم تضامنتهم مع عشرة أحزاب وقوى سياسية قبطية وليبرالية وعلمانية لتنظيم مظاهرة حاشدة بميدان التحرير رداً على "جمعة الهوية والشرعية" التي هيمنت عليها تيارات الإسلام السياسي في مصر خاصة السلفيين، تحت شعار "مليونية صوفية في حب مصر"، ويهدف مُعلن هو إرساء دعائم الوحدة الوطنية بين المسلمين والأقباط، والتصدي للفكر السلفي الدخيل على المجتمع المصري والتأكيد على مدنية الدولة المصرية. وإنطلاقاً من أن الإسلام دين وسطي، أدى سلوك وفكر الوهابيين والأصوليين إلى تشويهه على مدى سنوات طوال، وأصبح من الضروري مواجهة هذه الحملة الظلامية. كما أعلن "علاء أبو العزايم" شيخ الطريقة العزمية أنه سوف يتم إطلاق قناة فضائية صوفية جديدة لمواجهة الفضائيات السلفية، عن طريق تقديم الإسلام الوسطي المعتدل، ومواجهة الفكر الأصولي المتشدد للسلفيين والوهابيين.

ورغم أن البعض يرى أن اهتمام الطرق الصوفية بالشأن السياسي يُعد أمراً مُستحدثاً، وأن مشاركتها في الحراك الثوري والسياسي بدأ بعد ثورة ٢٥ يناير، فإن الحركات الصوفية لعبت دوراً وطنياً هاماً في التاريخ المصري، وكان لها بصمات في الحركة الوطنية المصرية وقادت المقاومة ضد الاحتلال الفرنسي مطلع القرن التاسع عشر، وكان لها دور بارز أيضاً في فترة ما بعد ثورة ١٩٥٢. كما تبرز أهميتها بالنظر إلى أن عدد الطرق الصوفية في مصر يبلغ حوالي ٧٧ طريقة مسجلة في المجلس الأعلى للطرق الصوفية؛ أهمها الحركة العزمية والأحمدية والشاذلية، والرفاعية، والسعدية، والشبراوية، يتبعها حوالي ١٠ ملايين مُتصوف، وذلك وفقاً لتقديرات القيادات الصوفية.

وقد أثارت هذه المواجهة بين الصوفية والسلفية، اهتمام الكثيرين بفهم الطرق الصوفية وتاريخها، وما تطرحه من أفكار، باعتبارها من الفاعلين الجدد في الحياة السياسية المصرية، وهو ما يتضمنه هذا الإصدار من سلسلة قضايا.

أسرة التحرير

أكتوبر ٢٠١١

مقدمة

من المعروف أن التواجد الصوفي في مصر يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، ولقد لعبت الصوفية دوراً هاماً في حياة المصريين وخاصة في الحياة الدينية، حيث أن معظم المصريين في الماضي كان يغلب عليهم التدين الصوفي، وارتباط المصريين الوثيق بالعقائد والطقوس الصوفية وكذلك ارتباطهم بالموالد وغيرها من أسس العقائد الصوفية، ويُذكر أن الصوفية دخلت إلى مصر عن طريق الشيخ "أبي الحسن الشاذلي" مؤسس الطريقة الشاذلية الذي وفد إلى مصر مع جملة من تلاميذه واستوطنوا مدينة الإسكندرية تقريباً في عام ١٢٤٣م وكونوا بها مدرسة صوفية وانتشرت الصوفية في العالم الإسلامي في القرن الثالث الهجري كنزعات فردية تدعو إلى الزهد وشدة العبادة ثم تطورت النزاعات بعدها حتى صارت طرق مميزة ومعروفة باسم الطرق الصوفية.

وأما عن حقيقة التصوف فلقد عرفها الإمام "الجنيد" وهو المنعوت برئيس الطائفة فلقد عُرف التصوف بأنه "تصفية القلب عن مواقفه البرية ومفارقة الخلق الطبيعية وإخماد الصفات البشرية ومجانبة الدعاوي النفسانية ومُنازلة الصفات الروحانية والتعلق بالعلوم الحقيقية واستعمال ما هو أدلى على الأبدية والنصح لجميع الأمة والوفاء لله على الحقيقة وإتباع الرسول صلى الله عليه وسلم في الشريعة". وهذا التعريف على طوله يُختصر في شقين الأول يتمثل في مُجاهدة النفس على العمل بالشريعة المُحمّدية والآخر في إدراك الحقيقة بالشريعة وبهذين الشقين يكتمل معنى التصوف.^(١)

وما زالت الصوفية في مصر مُتمثلة في الطرق الصوفية لها تواجد على الساحة المصرية، وإن كان هناك من توقعوا تراجع الطرق الصوفية أو اندثارها في المُستقبل، ويستندون في ذلك إلى ثلاثة عوامل أولها: موجة التحديث التي تتسرب رويداً رويداً إلى عقل المجتمع المصري والتي ستضع ظاهرة تقليدية مثل "الطرق الصوفية" في موقف حرج، وثانيها ظهور وترعرع أشكال أخرى للتدين تتمثل في جماعات شتى تواجدت فوق خريطة مصر راحت تُزاحم الصوفية، تنتقد أحياناً وتجلبدها أحياناً وتضربها في مقتل بانتقادات اعتقادها الخاص بكرامات الأولياء والتضرع للأضرحة أحياناً ثالثها غياب الهدف السياسي الواضح للصوفية بينما تمتلكه القوى الإسلامية الأخرى، مما جعل المُتصوفة جماعة لا يهتمها تغيير المجتمع أو الانتصار لإتجاه سياسي مُعين وإن كان أفرادها يعرفون كالأخرين هموم الوطن ويتأثرون بها مثلما أثبتت هذه الدراسة.

لكن يبدو أن الحقيقة تسير عكس هذه التوقعات، فطوال القرن العشرين سارت الصوفية المصرية في اتجاه مُخالف للرسم البياني الذي بشر به بعض الباحثين، واستطاعت أن تضم بين مريديها بعض الفئات الحديثة، وأن تُساهم في عملية التحديث الاجتماعي. ولم تؤدي أشكال التدين الأخرى إلى تراجع نفوذ المُتصوفة بل

حدث العكس، فالنظام الحاكم كان في مصلحته دائماً أن تكون الصوفية قوة ظاهرة في مواجهة القوى الإسلامية المناوئة له، ولذا عمل طوال الوقت على إلهاب وقودها ليستمر مُشتعلاً.

ولقد تزايد الإهتمام الإعلامي والحكومي بل والدولي بالطرق الصوفية في الآونة الأخيرة، ويرجع هذا الإهتمام لتفجر عدد من القضايا الساخنة والشائكة ذات الأبعاد السياسية والدينية كما كان لتركيز الإعلام على دور الحركات الصوفية في المجتمع بُعد إضافي لهذا الإهتمام فجري التركيز على ما يجري خلف كواليس حلقات الذكر والإحتفالات بموالد أولياء الله الصالحين والتبرك بزيارة أضرحتهم من صراعات داخلية والتشكيك بالتشيع في أتباع هذه الطرق، وإهتمام بعضها بالعمل السياسي لمُساندة النظام ودعم الحكومة بالطرق المُباشرة.

وقد تنوعت الإتهامات التي كشفت عن ذلك بين المُتصارعين على رئاسة المجلس الأعلى للطرق الصوفية ما بين الإستقواء بالحزب الوطني والحكومة إلى التشكيك في شرعية طريقة صوفية ومن التبعية إلى الولايات المتحدة الأمريكية إلى الميول لإيران والشيعة خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها الدكتور "يوسف القرضاوي" والتي وصف فيها الصوفية بأنهم الباب الخلفي للشيعة مروراً بتدفق الأموال من جهات غير معروفة.

أهم الطرق الصوفية في مصر:

بوجه عام فإن مصر بها العديد من الطرق الصوفية ولكن هناك مجموعة من الطرق الصوفية تُعتبر الأشهر والأكثر تأثيراً في الفضاء الصوفي الواسع وأهم هذه الطرق هي:

الطريقة البدوية:

والتي تُنسب إلى الشيخ "أحمد بن علي البدوي" وهو أحد الأقطاب الأربعة عند الصوفية بجانب (الجيلاني - والرفاعي - والدسوقي) وطريقته من أكبر الطرق الصوفية في مصر ولها فروع كثيرة ويحتفل بمولد الرفاعي وتوافد عليه الجموع من كل أنحاء مصر ويُعتبر مولد "أحمد البدوي" أكبر موالد مصر.

وتنتشر الطريقة البدوية في جميع أنحاء مصر، ويوجد في مدينة طنطا (شمال القاهرة) ضريح البدوي، وتقول مصادر الطريقة إن عدد مُريديها يتجاوز المليونين، إلا أن البعض يشكك في ذلك ويقول إن أعدادها أقل من ذلك بكثير.

الطريقة الرفاعية:

تُنسب الطريقة الرفاعية إلى الشيخ "أحمد الرفاعي" المولود في قرية "حسن" بالبطائح في العراق، واسمه الحقيقي "أبو العباس أحمد بن أبي الحسن البطائحي"

المنسوب إلى الإمام "موسى الكاظم"، أما "الرفاعي" الموجود في مصر فيقول مُريدو الطريقة إنه من نسله، لكنه ليس أول من بُشر بالطريقة في مصر، وإن أول من بُشر بها هو الشيخ "أبو الفتح" الوسطي الذي وفد على مصر من العراق وأقام بالإسكندرية.

وقد اشتهر عن أتباع "الرفاعي" القيام بأفعال يستغربها الكثير كاللعب بالثعابين، وركوب الأسود، والدخول في النيران المُشتعلة دون أن تحرقهم أو تؤثر فيهم، وغيرها، إلا أن بعض الباحثين ومنهم الدكتور "عامر النجار" في كتابه «الطرق الصوفية في مصر» ذهبوا إلى أن هذه الأفعال لم تكن معروفة عند الشيخ "الرفاعي"، لكنها استحدثت بعد وفاته، وأرجعوا السبب في انتشار هذه الأفعال بين مُريديه إلى القول بأن "الرفاعي" كان ممن يعرفون بحنوه ورعايته للحيوان، لم يتفرع من الرفاعية في مصر فروع وتنتشر الطريقة الرفاعية في جميع أنحاء مصر.

الطريقة القادرية (الجيلانية):

مؤسس الطريقة القادرية هو "عبد القادر بن موسى"، المعروف بالشيخ "عبد القادر الجيلاني" أو "الجيلي"، وُلد سنة ٤٧١ هـ (١٠٧٧ م) بجيلان، وهي منطقة في بلاد فارس، ويعتبر الصوفيون أن "الجيلاني" هو أول من نادي بالطرق الصوفية وأسسها، ومن مُصنفاته "فتوح الغيب"، و"الفتح الرباني"، و"الغنية لطالبي طريقة الحق"، و"جلاء خاطر"، ويعتقد المتصوفة أن انتشار الطريقة القادرية في مصر يعود إلى أحد أبناء "عبد القادر الجيلاني"، وهو "عيسى بن عبد القادر"، صاحب كتاب "جواهر الأسرار ولطائف الأنوار"، وتتواجد الطريقة القادرية في القاهرة وأغلب محافظات مصر.

الطريقة الشاذلية:

هي أكبر الطرق المعروفة في مصر، وتنسب إلى "أبي الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي"، المولود سنة ٥٩١ هـ في غماره، بالقرب من مدينة سبتة المغربية، ثم انتقل "أبو الحسن الشاذلي" من شاذلة إلى تونس، فترك تونس وتوجه إلى مصر ونزل الإسكندرية، وأخذ يدعو إلى التصوف إلى أن مات سنة ٦٥٦ هـ في صحراء عيذاب شرقي مصر، وهو في طريقه إلى الحج، وتنتشر الطريقة الشاذلية في عدة مناطق في مصر، لكن يُعتبر المركز الشاذلي الأول هو مدينة الإسكندرية، وطنطا بمحافظة الغربية، ودسوق بمحافظة كفر الشيخ،

الطريقة الدسوقيّة:

الدسوقيّة إحدى الطرق الصوفية التي تنتشر بشكل خاص في مصر، وتُسمى أيضاً "البرهامية"، وقد تفرعت إلى فروع عديدة، وينسب الدسوقيون إلى "برهان الدين إبراهيم بن أبي المجد" المعروف بالدسوقي، وهو عند الصوفية أحد الأقطاب

الأربعة (مع الجيلاني، والرفاعي، والبدوي)، ويزعم أتباعها أنها خاتمة الطرق الصوفية وأكثرها انتشاراً في جميع أرجاء العالم، وُلد "الدسوقي" في شعبان سنة ١٢٣٣ هـ، وتوفي في مصر سنة ١٢٧٦ هـ، وهو كبقية شيوخ الصوفية ينسب نفسه إلى آل بيت النبي صلى الله عليه وسلم، وإلى أبناء "الحسين بن علي" رضي الله عنهما، وشيخ الطريقة في مصر "محمد علي عاشور" وتنتشر الطريقة في العديد من المدن المصرية وأهمها مدينة دسوق بمحافظة كفر الشيخ.

الطريقة الخلوتية:

قيل إنها تُنسب إلى الشيخ "محمد بن أحمد الخلوتي"، الذي نشأ في بيت المقدس، ولكنه رحل منذ صغره إلى أقطار أخرى كثيرة ليُبشر بدعوته، ويُقال إن "الخلوتي" كان من أتباع الطريقة السهروردية، وأخذ التصوف عن "إبراهيم الزاهد"، ثم استقل بطريقته، وتفرغ لجمع الأتباع وتعليم المريدين، ولهذا سُميت بالخلوتية نسبة إلى مشايخ الطريقة الخلوتية الذين اشتروا بهذا الاسم، لإشتهارهم بتربية المريدين عن طريق الخلوة، وأيضاً نسبة إلى رجالها "آل الخلوتي" وأشهرهم "عمر الخلوتي"، و"محمد الخلوتي"، وقيل إنها طريقة ثركية ازدهرت في مصر إبان القرنين ١٢ والـ ١٣ من الهجرة، وتُنسب في مصر إلى الشيخ "مصطفى كمال الدين البكري"، المتوفي سنة ١١٦٢ هـ، وتنتشر الطريقة في معظم محافظات مصر.

الطريقة العزمية:

أسسها "محمد ماضي أبو العزائم"، الذي وُلد يوم الإثنين ٢٧ رجب ١٢٧٦ هـ الموافق ١٨٦٩/١١/٢ بمسجد زغلول برشيد، لأب حسيني وأم حسنية - كما تذكر مصادر الطريقة - وقد عمل بالتدريس، وتدرج حتى صار أستاذاً للشرعية الإسلامية بجامعة الخرطوم، ثم أقاله الحاكم الإنجليزي العام من وظيفته في سنة ١٩١٥ م، وأسس الطريقة في سنة ١٩٣٤ م.

وكانت وفاته في ليلة الإثنين ٢٧ رجب ١٣٥٦ هـ الموافق ١٩٣٧ م، ودُفن بمسجده بشارع مجلس الشعب بالقاهرة، وقد ترك أبو العزائم كتباً في التفسير وفي الفقه وعلم الكلام والتصوف وغيرها، وخلفه على طريقته، ابنه "أحمد محمد ماضي أبو العزائم"، الذي توفي في سنة ١٩٧٠ هـ، وخلفه ابنه "عز الدين أحمد أبو العزائم"، وخلف "عز الدين" أخوه "علاء الدين" وهو شيخ الطريقة الآن.

وبدأت العزمية بتأسيس شيخها لجماعة آل العزائم سنة ١٣١١ هـ الموافق ١٨٩٣، ثم أسس بعد ذلك الطريقة العزمية ١٣٥٣ الموافق ١٩٣٤، ومقرها ١١٤ شارع مجلس الشعب بالقاهرة.

والعزمية من الطرق حديثة النشأة بدأت بأبي العزائم (محمد ماضي)، وتنتشر الطريقة العزمية في محافظات مصر إلا أن مركز ثقلها الرئيسي في العاصمة القاهرة ولا يتفرع منها فروع وتقول مصادر الطريقة أن أعضائها مليون مريد في مصر وحدها.

تواجد الطرق الصوفية في الشارع المصري:

الإنتماء للطرق الصوفية لم يعد قاصراً على الفقراء فقط بسبب الظروف الاجتماعية فالطرق الصوفية المصرية تشهد تزايداً في إقبال الفئات الاجتماعية ذات المكانات. فهي منتشرة في كل بقاع الإقليم المصري من شماله إلى جنوبه فمنها المهندس صوفي، والطبيب صوفي، والقلّاح صوفي، وأستاذ الجامعة صوفي، والصحفي صوفي، لذلك فالسؤال الذي يطرح نفسه ما هي العوامل التي تساعد على إنتشار الصوفية في الشارع المصري وما هي العلاقة بين الطرق الصوفية وأبناء المجتمع العاديين؟ وأيضاً طالما أن الكثير من أبناء الطرق الصوفية والمُحبين لها يعملون في وظائف مهمة وقيادية بالدولة فمنهم اللواء والوزير وعضو مجلس الشعب فما هي العلاقة أيضاً بين الطرق الصوفية وأفراد السُلطة في مصر؟

عوامل ساعدت على إنتشار الطرق الصوفية في الشارع المصري:

- ١- الإهتمام الحكومي بمُجاملة الطرق الصوفية في كل احتفالاتهم من خلال نقل احتفالهم على القنوات الرسمية المصرية مباشرة على الهواء الأمر الذي يساعد على مشاهدة المواطنين لإحتفالاتهم وبالتالي الإطلاع على مظاهر سلوكهم وحبهم لبعض وإحترامهم الكامل لقيادتهم. وأيضاً حرص الرئيس مبارك على إرسال نائب عنه لحضور جميع إحتفالاتهم سواء كان لواء من رئاسة الجمهورية أو شيخ الأزهر أو وزير الأوقاف أو محافظ القاهرة أو مفتي الجمهورية.
- ٢- قيام بعض مراكز الإبداع المصري على دعم الطرق الصوفية من خلال ورش عمل تُطور من الفن الصوفي والتراث الصوفي المصري على سبيل المثال الدور الفعال للمركز المصري الغوري للإبداع والتراث.
- ٣- مشاركة الصوفية للناس في أفراحهم وأحزانهم ومشاكلهم طوال التاريخ الإنساني، فالصوفيون ليسوا مُعزلون عن مُشكلات الأمة والتصوف لم يكن ظاهرة فردية بل حركة نفسية ارتفعت إلى الظاهرة الاجتماعية.
- ٤- حرص الطرق الصوفية على إقامة الموالد بإعتبارها ظاهرة اجتماعية وفي نفس الوقت مؤتمرات لتدريس شئون المسلمين محلياً وعالمياً وبذلك تكون أداة لجذب مُحبين جُدد لأنها كما يقول الشيخ حسن الشناوي بمثابة أسواق دينية جامعة لطلاب العقول والقلوب بالإضافة إلى تنشيط الحركة الإقتصادية والاجتماعية والروحية في المجتمع.
- ٥- تحرص جميع الطرق الصوفية على تسهيل كيفية الانضمام إليها بعيداً عن الروتين أو فرض الدعم المادي للعضو الجديد بل تُقدم غالبية الطرق

- المصرية وسائل تشجيعية للمُشتركين الجُدد على سبيل المثال كُتب الأوراد الخاصة بهم وسبحة على سبيل الهدايا.
- ٦- كاريزيمة أشهر الشخصيات الصوفية في مصر أو مُحبي الصوفية فهو لاء يتميزون بحب شديد بين فئات الشارع المصري الأمر الذي يُساعد على تقرب العديد منهم وبالتالي الحرص على خوض تجربتهم الصوفية على سبيل المثال الدكتور "أحمد عمر هاشم" والشيخ "طه أبو كريشة" وكيل جامع الأزهر والشيخ "على جمعة" المُفتي وعدد كبير من علماء الأزهر.
- ٧- الإنطباع السائد لدى بعض أفراد المُجتمع المصري بأنه لا ضرر ولا ضرار من الاختلاط بالطرق الصوفية على اعتبار أن الطرق الصوفية لم يخرج من بين صفوفها مُتطرف أو إرهابي أو مُتشدد فالاعتدال هو سمة المُتصوفين وهناك أيضاً اعتقاد سائد لدى أفراد المُجتمع بأنهم ليسوا على خلاف مع السُلطة، وبالتالي الانضمام لهم أو التقرب منهم لا يُشكل خطر عليهم ولا قلق فيه.
- ٨- إنتشار حلقات الذكر والحرص على تكرارها من جميع الطرق الصوفية ولو مرة أسبوعياً في القرى والنجوع وأيضاً في الساحات الموجودة بالقاهرة الكبرى والإسكندرية على اعتبار أن حلقات الذكر هي الأداة الشرعية التي تُساعد على تجمّع الصوفيين والمُحبيين لهم لأنها كما فسرها أطباء علم النفس تُساعد على مُعاشية السر الإلهي وتجاوز كل إحساس آخر وبالتالي فهي حالة من العُلا والرقى تصل بالذاكر إلى حالة من الهدوء واليهام.
- ٩- قيام بعض الطرق الصوفية بنشر أفكارهم للشارع المصري من خلال الندوات، ووسائل الإعلام المسموعة والمقروءة والمرئية ومن خلال المجلس الأعلى للطرق الصوفية وفروعه في المُحافظات وأيضاً من خلال مجلات تتحدث باسم الطريقة ومنهجها وأشهر المُحبين لها، تُوزع مجاناً لكل المُحبيين وفي المناطق القريبة من مسجد الحسين ومسجد السيدة زينب رضى الله عنهما.
- ١٠- قيام بعض الطرق الصوفية على إنشاء مراكز لتحفيظ القرآن الكريم ودور لرعاية الأيتام وصناديق للزكاة من أجل تقريب أبناء الطرق الصوفية وأبناء المجتمع سواء المُحبين من الجيران والأصدقاء والباحثين عن فرصة.
- ١١- الشفافية والوضوح والإعتراف بمسار التمويل على عكس الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني التي تقلق الراغبين في الانضمام إليها فيقول الشيخ "محمد على عاشور" شيخ الطريقة البرهامية لا نطلب من أى شخص أموالاً وهدايا لكن ينتمي لطريقتنا أصحاب شركات كبرى وشخصيات ثرية يتبرعون لها، وفلسفتنا في ذلك قول سيدنا "إبراهيم الدسوقي" (نحن قوم لا نطلب ولا نُريد).

الصوفية وجماهير الشارع المصري:

جميع العوامل السابقة ساعدت على إنتشار الطرق الصوفية بين كل طوائف الشارع المصري بشخصه وطقوسه بإعتبارها كما يقول الدكتور "محمود عاشور" وكيل الأزهر السابق فهي ليست نقابة أو حزباً وإنما عمل قلبي ووجداني الهدف منه أن يكون مُحباً لله والرسول ولآل بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وبصفة عامة فإن علاقة الطرق الصوفية بفئات الشارع المصري سواء كانوا عمال أو موظفين أو أرزقية قائمة على الحُب والمودة والأمان والإطمئنان فجميع فئات الشارع المصري المُحِبين لها مُتقبلين للطرق الصوفية بدافع إستجلاب الخير ودرء الشر وبإعتبارها نموذجاً إجتماعياً نقي من الشعور بالعداوة والنقص والذنب الفردي أو الجماعي كما يُتيح لهم بالشعور بالتضامن والتماسك داخل الجماعة.

وتاريخ العلاقة بين الصوفية وجماهير الشارع المصري يرتبط بعده قضايا كما حددها "د. عمار على حسن" في دراسته الصوفية والسياسية في مصر، أولها: الدور الاجتماعي للتصوف فما كانت تتمتع به الزاويا والساحات والتكايا الصوفية من وسائل المعيشة الناتجة على منح وأعطيات وأوقاف الحكام والأثرياء جعلت الجماهير تلتف حول المُتصوفة لتنال مما لديهم من أرزاق.

القضية الثانية: ارتباط الصوفية بالطوائف الحرفية المُختلفة فقد كان أرباب الطوائف الحرفية يستعينون بالمشايخ في حل مشاكلهم ودخل العديد منهم في الطرق الصوفية ولم يقتصر الأمر على طوائف المدن بل امتد له العمال والمُزارعين وسمحت الصوفية بأفكارها بتجنيد المُهمشين والأرزقية في المدن وإنضم إليها القلة وقطاع الطرق واللصوص وأصبحوا من مُريديها مُتكنين على سماحتها المُفرطة وأناشيدها وأذكارها والتي تُعطيهم الأمل في التوبة.

وظهر على العلاقة بين الجماهير والصوفية في الفترة الأخيرة التعاون من قبل أصحاب الشركات والأثرياء ودعمهم لها سواء الدعم المادي المُتمثل في التبرعات لصناديق هذه الطرق الصوفية أو دعمها بالذبايح أو بالشقق والمباني لإنشاء الساحات وأماكن الإقامة للمُغتربين المُحِبين لهذه الطرق فيقول شيخ الطريقة البرهامية "محمد علي محمد عاشور" ينتمي لطريقتنا أصحاب شركات وشخصيات ثرية يتبرعون لها ومن جميع هذه التبرعات تُقدم مُساهمات شهرية وسنوية لغير القادرين وفي بداية كل شهر عربي يجتمع مجلس إدارة الطريقة ويُعد كشفاً بإحتياجات الفقراء لمُساعدتهم.

وبصفة عامة فإن علاقة جماهير الشارع بالصوفية تتركز على مبدأ أنه لا ضرر ولا ضرار منها بل تعتمد على أبعاد إجتماعية ونفسية وروحية فقد يلجأ الناس إلى مشايخ هذه الطرق من أجل الدُعاء لهم والتبرُّك بهم طالبيين رضاهم ومن خلال

مُقابلة الباحث للعديد من شخصيات المجمع والبارزين فيه سواء أساتذته جامعة أو أثرياء أكد بعضهم أن هذه الطرق لا ضرر منها وإنما هي رجالاً يجتمعون في ذكر الله وفي أماكن معروفة وتحت أعين الأمن وبذلك فهم لا يُصيبون الناس بمكروه. وقال الأستاذ الدكتور "ر. م" بأحد كليات القمة بجامعة القاهرة وهم مُحب للطريقة النقشبندية عن موقفه من الطرق الصوفية أنه مُحب ومُدعم للطرق الصوفية وأنه يذهب سنوياً ببعض الأموال لساحات الطريقة النقشبندية بالقاهرة ويقوم بتوزيع بعض الأموال على الفقراء من مُريديها ومُحبّيها.

ونجد أن البُسطاء من الشارع المصري خصوصاً الأرزقية والغير قادرين على إعانة ذويهم وهم مُقيمون في ريف الصعيد أو الدلتا أو في ضواحي السيدة زينب والحسين ومنطقة مقابر البساتين بالقاهرة مُدافعين عن الطرق الصوفية مُعتبرين ساحاتها التي يُقام بها الذكر، هي بيوتهم التي يجب الحفاظ عليها ودعمها معنوياً.

وشهدت الفترة الأخيرة تحرك من قبل قيادات ومشايخ الطرق الصوفية في الشارع المصري خصوصاً في المناطق التي كانت محلاً للثأر وإستطاع مشايخ هذه الطريقة حل الكثير من مشاكل الثأر بالصعيد ووند الخلافات الثأرية جميعها من خلال عقد مجالس الصلح العائلية، والتي تشهد تقديم الكفن من قبل القاتل لصاحب الثأر ويتم هذا بدعم من الأمن ورجال الشرطة بالمنطقة التي تكون محلاً للثأر وظهر هذا واضحاً في الدور الفعال الذي يقوم به بعض مشايخ الطرق الصوفية.

ويُساعد الدور الفعال الذي يقوم به مشايخ هذه الطرق في الشارع على التفاف قيادات القرى والنجوع والمراكز من أطباء وأساتذة جامعة وصحفيين لأنهم يُبادون بالحضور في حل هذه المشاكل الثأرية.

وكان استمرار ارتفاع الأسعار والبطالة والفقر الذي يسود النجوع والقرى والأماكن العشوائية أثر عميق في إنتشار التصوف، فظاهرة التبرك بالأولياء من أضرحة الحسين والسيدة زينب والسيدة نفيسة رضى الله عنهما والتي تُمثل مراكز تجمع الطرق الصوفية واللجوء إليهم بالشكوى لحل المشاكل وجلب الخير، توجد بكثرة في شوارع مصر التي يعم فيها قله الحيلة والفقر والقهر، فالصوفية نظراً لتواجدها في ساحات الأولياء تُعتبر مراكز قوى للتأثير على هؤلاء المحرومين بالدعوة للإنضمام إليها من خلال التبرك برجالها.

وكان لمشاكل الحياة اليومية وضغط ظروف العمل والرغبة في الإسترخاء الروحي بين قيادات العمل المصري سواء لواءات معروفين أو قيادات صحفية معروفة، ووزراء ومسؤولين فإنهم يتجهون إلى مساجد الأولياء وإذا توجه أى الباحث إلى مسجد السيدة نفيسة فسيجد مَكتظ بالعديد من أبناء الشارع المصري

وعلى مستويات مادية وإجتماعية مُرتفعة تبرُّكاً بها وللصلاة فيها ولللقاء مشايخ طرق صوفية يبثون في قلوبهم الراحة والإطمئنان.

ويظهر من خلال التحرك في أماكن تجمع الصوفية في المساجد المعروفة أن العلاقة بين الصوفية وجماهير الشارع المصري هي علاقة تحكمها الروحانيات والعمل القلبي والوجداني، الغاية منها التقرب من الله ولأن بيت رسول الله دون أهداف سياسية ولا مصلحة وأيضاً يحكمها التعاون على أساس مشاركة الصوفية للناس في أفراحهم وأحزانهم وفي حل مشاكل الروحية والمادية من خلال تعاون المُحبين من الأثرياء بالدعم المادي لمجالس الطرق.^(٢)

علاقة الصوفية بالسلطة في مصر:

الطرق الصوفية ومنذ نشأتها الأولى في مصر وعلى مدار تاريخها الطويل تتمتع بعلاقة جيدة مع السلطة الحاكمة في البلاد، فالصوفية منذ صلاح الدين الأيوبي وحتى الآن تدور في فلك السلطة ولا تبرحها، فالسلطة تمنحها بعض المنافع مقابل الشرعية وإنتاج الخطاب الديني الذي يُبرر سلوك السلطة وقراراتها، ويُساعد في مواجهة الحركات الإسلامية المعارضة التي تطرح نفسها بديلاً لنظام الحكم كالإخوان المسلمين؛ فالسلطة حريصة على ألا تغضب الصوفية، وأن تكون العلاقة إيجابية على طول الخط.

من الناحية التنظيمية، فإن السلطة شريك أساسي في المجلس الأعلى للطرق الصوفية وهي تتحكم فيه، حيث يتبع المجلس مشيخة الطرق الصوفية، ويتشكل من عشرة أعضاء يتم انتخابهم من مشيخة الطرق الصوفية، وغالباً ما يكونون مشايخ طرق، بالإضافة إلى ممثلين عن وزارة الداخلية والثقافة والحكم المحلي، ومفوض من مجلس الدولة والأزهر ووزارة الأوقاف، وبالتالي هناك تداخل من الناحية التنظيمية مع السلطة.

إن السلطة حريصة على أن تظل العلاقة قائمة، لأنها تستفيد منها، فقد استخدمت الدولة الصوفية ضد الجماعات الإسلامية الحركية، وهي الآن تستخدمها على مستوى الخطاب ضد السلفية.

فالصوفية وقفت بجانب الرئيس عبد الناصر ضد الإخوان، وباركت نظامه الإشتراكي، وفي عهد السادات باركت ثورة التصحيح، وحرب أكتوبر ١٩٧٣، و اتفاقية السلام مع إسرائيل، وسياسة الإنفتاح الإقتصادي، وفي عهد الرئيس السابق مبارك استمر سيرها في ركاب السلطة.. في مقابل كل ذلك فإن "الطرق الصوفية ليس لها إلا مطلب واحد فقط وهو المطالبة بتطبيق الشريعة الإسلامية، لكنها تطلب ذلك في شكل استجداء ونصيحة فقط، وهي لا تقول أصلاً ما هو شكل الشريعة التي تريد".

والصوفية لا تُحاول الإصطدام بالسلطة تحت أى ظرف ومهما كانت الأسباب الموجودة على الساحة، حتى ولو اتفق عليها الجميع سوى الحكومة، مثل القيام بالمظاهرات من أجل القضايا العربية والإسلامية، فبرغم ما يحدث في فلسطين من عدوان إسرائيلي على قطاع غزة، فقد أعربت العديد من الطرق الصوفية عن رفضها لتنظيم تظاهرات تضامنية مع أهالي قطاع غزة، مُعتبرين أنها لا تُحقق نتيجة إيجابية وأن التعبير عن التعاطف مع الفلسطينيين يُمكن أن يتم من خلال تنظيم الندوات حول قضيتهم.

وأكد الشيخ "محمد الشبراوي" عضو المجلس الأعلى رفضه القاطع لأي مظاهرات يتم تنظيمها من أجل أي قضية إسلامية أو عربية، وقال: "نحن الصوفية، في وقت الشدة والقضايا الجسيمة مثل ما يحدث في غزة نترك القيادة السياسية تعمل وإذا كان لنا دور، فلن يكون بالتحريض على المظاهرات"، وأشار إلى أن "هناك اتفاقاً في المجلس على عدم تشجيع التظاهر، خاصة أن هناك أصحاب نفوس ضعيفة قد يستغلون تلك المظاهرات لتخريب البلد أو إحداث ضرر بالأمن العام".

وتتظر السلطة منذ ثورة يوليو ١٩٥٢ إلى الطرق الصوفية بإعتبارها القوة النائمة التي يُمكن استغلالها في مواجهة التنظيمات الحركية الإسلامية النشطة كالإخوان والجماعات الإسلامية الأخرى، خاصة أن الصوفيّين لا يتدخلون بالسياسة إلا عندما يكون تدخلهم لصالح الدولة، ويعزو البعض هذا لأسباب كثيرة، لعل أبرزها أن قانون ١١٨ لسنة ١٩٧٦ والخاص بعمل المجلس الأعلى للطرق الصوفية يتدخل فيه الأمن وخمس وزارات ويمثلون رسمياً في المجلس من خلال مندوبين من وزارة الداخلية والأوقاف والإدارة المحلية ووزارة شئون الأزهر ووزارة الثقافة، خلافاً إلى أن رئيس الجمهورية هو صاحب اعتماد تعيين رئيس المجلس بصدر قرار جمهوري بتعيينه، ومن ثم تولي السلطات المصرية اهتماماً كبيراً بأنشطة هذه الطرق وعلى رأسها الموالد وإيفاد مندوبين عن كبرى مؤسسات الدولة لحضورها، كما أنها تُوفر لها عوامل النجاح أمنياً ودينياً وترعاها مادياً.

الصوفية والعمل السياسي:

الفكر الصوفي بصفة عامة يقوم على عدة أركان هي المعرفة الدينية والزهد والولاية والمحبة وتلك القيم السابقة أنتجت قيماً سياسية متعارضة بعضها إيجابي مثل الانتماء والإنخراط والاستقرار والتسامح والتعاون والتماسك وقيماً سلبية مثل الإكراه والصراع والخضوع للتسلط والإنعزال، إلا أن الممارسة الحياتية تسير في اتجاه يرفع من شأن القيم السلبية على حساب القيم الإيجابية، حيث يُشير تاريخ علاقة المتصوفة بالسلطة السياسية إلى أنهم داهنوها وخضعوا لها أكثر مما عارضوها أو اتخذوا موقفاً حاسماً ضد فسادها وطمعائها.

وإذا كان بعض مشايخ الصوفية قد أغضبهم ظلم السلاطين للرعية وسعوا للمقاومة وانتصروا للجماهير، فإن هذا لم يحدث سوى مرات نادرة وكان يتم بشكل فردي ومقطوع ولم يكن أبداً يُمثل سياسة متواصلة تنم عن إصرار على انتزاع الحقوق والتعامل مع الدين بوصفهم ثورة على الظلم والتجبر والفساد.^(٣)

رؤية خارجية جديدة للصوفية:

وفي العقود الأخيرة تغير وضع الصوفية وتوجهاتهم تجاه العملية السياسية مقارنة بالماضي، حيث أن هناك من يراهن على الطرق الصوفية في مسألة محاربة الفكر الديني المتطرف والإرهاب على أساس، ويُعتبر أن الصوفية تمثل الإسلام الوسطي المعتدل وهي تُعتبر حائط صد في وجه التطرف الإسلامي.

فبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ ضد الولايات المتحدة بدأ الأمريكيون في سياق حملتهم الشاملة على ما يُسمى "الإرهاب"، يدرسون إمكانية تعميم "الصوفية" بحيث تُصبح هي الشكل المُستقبلي للإسلام، أو على الأقل تُقوي شوكتها على الساحة الإسلامية، لتخضع من رصيد الجماعات والتنظيمات السياسية المُتطرفة ذات الإسناد الإسلامي التي أنتجت "تنظيم القاعدة" وما على شاكلته، ويعول الأمريكيون في تصورهم هذا على ما جادت به تجربة النقشبندية في تركيا، حيث استوعب المُتصوفة قيم العلمانية، وطوروا رؤيتهم الدينية لثوابك العصر، وتماشى مع النهج الديمقراطي، على مستوى القيم والإجراءات.

ولا تتبع الرؤية الإستراتيجية الأمريكية هذه من فراغ، بل تتأسس على جدل طال بين المُستشرقين حول ما إذا كان التصوف الإسلامي ينطوي على حلول لمعضلة التطرف، وما إن كان فيه ما يقرب بين الإسلام والليبرالية، أو ما يُسهل مهمة واشنطن في تجديد مناهج التعليم الديني في العالم الإسلامي.

وهناك من المُستشرقين من يعتبر التصوف "قلب الإسلام" مثل الألماني "شتيفان رايشموت" أستاذ علم الإسلاميات وتاريخ الإسلام بجامعة بوخوم، ومنهم من يؤكد أن "مُستقبل العالم الإسلامي سيكون حتماً للتيار الصوفي" كالفرنسي الذي أعلن إسلامه "إريك جيوفروي" المُختص بالصوفية بجامعة لوكسمبورج، بل إن هناك من بين الدعاة المسلمين أنفسهم من يؤكد أن حل مشاكلنا الحياتية المُعاصرة في يد التصوف، وهنا يقول الداعية اليمني "علي زين العابدين بن عبد الرحمن الحفري"، المُلقب "بالحبيب علي": "الحقيقة أنني أرى أن لب القضية التي تعيشها الأمة ومُصيباتها الكبرى يرجع إلى حُب الدنيا وكراهية الموت، والذي يُعالج هاتين الخصلتين، هو علم التصوف بمعناه الراقى وليس التصوف الهزلي الذي يُمارسه البعض اليوم.

فالتصوف الراقى هو الذي يعتني بتطهير القلوب وصفائها، ويُخلصها من حب الدنيا وكرهية الموت، ويربّطها بالله عز وجل، فالتصوف بهذا المعنى هو القادر على حل جميع مُشكلاتنا وأزماتنا الاقتصادية والاجتماعية والسلوكية، لأن هذا المعنى من التصوف هو الذي أخرج لنا "صلاح الدين الأيوبي" و"نور الدين زنكي"، والذي يقرأ تاريخ الاثنين يجدهما نتاج مدرسة التصوف".

ويذهب البعض إلى ما هو أبعد من ذلك، حين يرى أن التصوف هو الذي يقي السياسة من الفساد، إذا وفّر لها ثوابت نقيّة، وسمح بالجمع بين "مُعانقة الحق ومُخالطة الخلق"، أو الرباط الروحي والممارسة السياسية، وينطلق من هذا التصور ليردّ على من يُنادون بفصل الدين عن السياسة، فيقول: "إن فساد السياسة راجع إلى فساد في التجربة الصوفية، ونقص ذلك إخفاقاً في حمل النفس على مراد الله، بسبب راجع إلى السالك نفسه أو إلى النهج أو الطريقة التي اختارها... وأساس الفساد في التجربة السياسية أيضاً هو أن تكون مقطوعة الصلة بتجربة صوفية من الأساس، أو انقطعت عنها بعد وصل كان في البداية، إذ يقل رجوع السياسي لذاته من حين لآخر لتعهدها والرجوع بها إلى العهد الأول، أي إلى عهد الترويض.

إن التجارب القريية والبعيدة تدلّ على أن فساد السياسة والبنيات الحزبية لم ينتج من نقص في البرامج والمؤسسات والقوانين فقط بل إنه راجع في الجزء الأعظم منه إلى فساد السياسيين، وافتقارهم إلى تجربة صوفية حقيقية سابقة، أو توفّهم عن ترويض النفس ومُجاهدتها حتى لا تقع في أمراض السياسة، والتي على رأسها هوى مُتبع، وإعجاب بالرأي، ودنيا مؤثرة، وسقوط في المُفسدات الكُبرى للسياسة، وعلى رأسها حُب الجاه والتسلط.

لكن هذه التصورات تتعامل مع التصوف في بعده الحركي على أساس إما أنه نمط واحد إيجابي يُمكن تعميمه، أو أنه حالة داخلية فريدة تعلي من تقدير طوية الإنسان وحرّيته، وتزيد من تسامحه في التعامل مع الآخرين، وإيمانه بحقوق الإنسان، وبذلك يُمكن استخدامه في مُحاربة التطرف، واستعماله على أنه الإطار الديني لثقافة سياسية إسلامية ذات سمت ديمقراطي.

إلا أن التصوف في حقيقة الأمر لم يعد حالة من الزُهد والتعبُد الفردي كما بدأ، فقد صار مؤسسات ضخمة لها امتداد عابر للقارات، بعضها يجتهد في أن يلعب دوراً تنموياً وسياسياً واجتماعياً، وبعضها تماهى في الفُلكلور وتم اختزاله إلى ظاهرة احتفالية، بعضها مُتسامح في التعامل مع الآخرين، بما في ذلك أتباع الطرق الصوفية المُنافسة، وبعضها يدخل في تناحر مع الآخر ويُعاديّه، بعضها تعاون مع الإستعمار - وربما هو ما تُريده الولايات المتحدة في الوقت الراهن- لكن أغلبها حارب المُستعمر بضراوة، وجزء منها ساهم في التنمية بأبعادها الشاملة، وجزء كان عالّة على المجتمع.

وهناك فارق كبير بين طرق صوفية ثواكب الحداثة وتخرط في العمل العام حتى تتمكن من دفع رموزها إلى قمة الهرم السياسي مثل ما هو الحال في تركيا، وطرق صوفية تماهت في الفلكلور وباتت ظاهرة احتفالية بعد أن التصقت بثوب التقليدية، وتكاسلت عن إنتاج أي ممارسات سياسية إيجابية، إلا ما تستفيد منه السلطة في تكريس شرعيتها مثل ما هو الوضع في مصر، التي إن كان يُمكن على استحياء تصنيف طرقها الصوفية بأنها أحد روافد المجتمع الأهلي اعتماداً على النشاط الخيري لبعضها، فإن من الصعوبة بما كان الطموح إلى تصويرها أو إنهاء مسألة انسحابها الواضح نسبياً من الحياة السياسية، أو على الأقل تنقيتها من بعض مظاهر الخرافة والدجل التي سقطت فيها.

فالصوفية المصرية مثلاً إن كانت قد أفرزت في عصور غابرة ولمرات قليلة شيوخاً وقفوا في وجه السلاطين باستنادهم إلى التفاف جماهيري مُنقطع النظر، فإنها تحولت في الوقت المعاصر إلى مجرد خادم للحُكام، وهي مسألة لا تُخطئها عين من يتابع الإحتفالات الصوفية، ولا يُنكرها عقل من يفكر في خطاب المُتصوفة حيال السلطة من جهة، والحبل السري الذي يربط تنظيمهم بشقيه الإداري والروحي بجهاز الدولة الأمني والديني من جهة ثانية.

أما في تركيا، فبدءاً من "نجم الدين أربكان" زعيم حزب الرفاة أحد رموز الطريقة النقشبندية، وصولاً إلى أحد مُريديه وهو "الطيب رجب أردوغان" زعيم حزب العدالة والتنمية، تُغالب الطرق الصوفية تقليديتها، وتستغل الفضاء الواسع الذي يُتيحها الفكر الصوفي من تسامح واعتراف بالآخر في وضع أطر ووسائل سياسية تجعلها مُتناغمة مع الحياة الديمقراطية التي تعتمد على التعددية، كما تستخدم ما في الصوفية من حض على التراحم والتماسك والصبر على المكروه في تعزيز ثقافة الإنجاز، ومن ثم السير قدماً على درب التنمية.

فضلاً عن ذلك فإن طرح الأحزاب الإسلامية التركية يتجاوز كثيراً مجرد الركون عند ما في التصوف من تجليات سياسية غير مُباشرة، ليُطال سقف الجماعات والتنظيمات السياسية ذات الإسناد الإسلامي.

فالفكر الصوفي في حد ذاته لا ينهض بمشروع سياسي مُتكامل الأركان، أو بوسعه أن يُشكل إطاراً عاماً لمشروع سياسي ناجح، فالتصوف بأركانه الأربعة وهي المعرفة الدنية والمحبة والزهد والولاية يُنتج قيماً مُعينة، بعضها يأخذ منحى سياسياً، أو ينطوي في جانبه الفلسفي واللغوي العام على جوانب تمس ظاهرة السلطة، لكنه لم ينضج إلى درجة تشكيل برنامج أو إطار أو حتى منحى سياسي، وإلا فقد التصوف مُعناه، بنزوله من فضاء الروحانيات إلى مُقتضيات الأحوال المادية.

فبداية تعلي لغة الصوفية في رمزيتها وشاعريتها وشفاهيتها وقاموسها المتفرد واستغلقها على إفهام العامة من قيم التماسك والتعاون داخل الطريقة الصوفية، لأنها تُشعر من يُرددونها في الأذكار والأوراد بوحدة المصير والهدف، وتُركي لديهم الإلتواء للجماعة، حتى إن كان بعضهم لا يُحيط بالمعاني التفصيلية لهذه اللغة إحاطة كاملة، ويزداد الأمر حضوراً إن اشتملت اللغة على الألفاظ وشفرات الطقوس، إلى جانب الكلام.

لكن على النقيض فإن هذه اللغة في غموضها تُعزز قيم الإستبداد داخل الطريقة، فقلة هي التي تحتكر أسرارها، وتمتلك القدرة على تأويلها، أو تدعي ذلك، وبالتالي يكون من السهل عليها أن تقود البقية من الذين تُسهم محدودية معرفتهم في تقليص درجة حُرّيتهم في النقاش والتساؤل داخل الطريقة.

أما المعرفة الصوفية في حدسيتها وخصوصيتها واستخدامها الكشف والتذوق سبيلاً إلى إدراك الحقائق المُستترة وراء المحسوسات تُعزز القيم التي تفضي إلى التسلط، وتُكرس الخضوع والإستسلام للسلطان، لأنها تُقرر نموذجاً معرفياً يُنتج عقولاً مُغلقة "مُستقيلة" تدعي امتلاك الحقيقة، وقد يصل هذا الإدعاء إلى حد القول بالنبوة أو ما شابهها أو التوحد في الذات الإلهية. ومن ثم تقود هذه المعرفة أحياناً إلى تقديس الأشخاص، أو دفعهم إلى الإغترار بالإصطفاء، عبر المُبالغة في "الكرامات"، ومن ثم رأى بعض المتصوفة أنهم أرسنقراطية، أو صفوة مُختارة.

والزهد الذي يُعد الأب الشرعي للتصوف إن كان قد وُلد من رحم السياسة، نظراً لأنه نتاج الخلافات والتناحر بين الفرق الإسلامية والتفاوت الطبقي الكبير خاصة في العصر العباسي، فإنه يُثمر قيماً سياسية مُتعارضة.

فالزهد في الدنيا يتضمن الزهد في السياسة بإعتبارها من أعلى صور الممارسات الدنيوية، ومن ثم يقود الزاهدين إلى الإنسحاب من الحياة العامة، ويلقي عليهم سلبية في مواجهة الظلم الإجتماعي والطغيان السياسي.

وعلى النقيض من ذلك فإن الزهد يُنتج قيماً سياسية إيجابية في اتجاه الإنخراط والمشاركة ومُقاومة التسلط والطغيان. فالزهد فيما يمتلكه السلطان من مال ومناصب يجعل الزاهدين أكثر قوة في مُواجهته، وأعلى قدرة في التمرّد عليه، وهناك تجارب تاريخية عديدة لمتصوفة كبار، رفضوا ما قدمه لهم السلاطين من مُتّع الدنيا الزائلة، مُقابل أن يبيعوا الجماهير، أو يُباركوا تصرفات السلطة ضد المُجتمع.

والولاية عند المتصوفة التي تأخذ شكلاً قريباً من الإمامة عن الشيعة من خلال ترويج الأساطير الذي يُعطي المُروجين قدرة فائقة في السيطرة على أتباعهم، ويُعطي النظام القائم على التخيل إمكانية هائلة للإستمرار، وهو ما يُفسر جانباً من

استمرارية الطرق الصوفية رغم تنامي التحديث في المجتمعات التي تعيش فيها، وتؤدي الولاية عبر تعزيزها "الإحترام الأحادي" المبني على العاطفة من قبل القصر (المريدين) حيال أصحاب الكرامات (الأولياء) إلى تعويض الأفراد المنخرطين في الطرق الصوفية والمتعاطفين معها عن تطلعاتهم التي لا يتمكنون من تحقيقها في الواقع.

وأخيراً تؤدي المحبة التي تعني عند الصوفية حب الله والأخوة في الطريقة والمخلوقات التي أوجدها الله سبحانه وتعالى، إلى شيوع قيمة التسامح، سواء بين المريدين بعضهم البعض، أو بينهم وغيرهم من المجتمع الأوسع. فالمرید ينعت زملاءه بالأحباب، إلى جانب الفقراء والإخوة.

ومن دون إسهاب كبير نجد أن ثقافة التصوف أيضاً تُنتج قيم متعارضة أو متضادة، ومعنى هذا أن الفكر الصوفي ينطوي على ما بإمكانه أن يدفع في طريق الإنجاز والعكس في آن واحد.

وتأتي حركة الواقع أو استغلال المتصوفة لهذا الفكر؛ لتبين عبر التراكم التاريخي ما إذا كانوا قد حولوا هذه الأفكار إلى طاقة إيجابية، أم استمرعوا التخادّل؛ فكان لهذا الفكر أثر سلبي على حركتهم.

ونزولاً من الفكر إلى الحركة نجد أن المتصوفة أنتجوا سلوكاً سياسياً متعارضاً، وليس نمطياً أو واحداً يُمكن القياس عليه، أو تعميمه حسب ما تريد أمريكا في الوقت الراهن، فهناك طرق صوفية كافحت الاستعمار بضراوة مثل القادرية، وتوجد أخرى تعاونت معه مثل التيجانية. وهناك طرق نهضت بمجتمعاتها وكونت كيانات سياسية ذات شأن مثل السنوسية والمهدية، وأخرى عاشت عالة على مجتمعاتها في الزوايا والتكايا.

أخيراً.. ربما يُغير الأمريكان وجهة نظرهم، حال قراءة مُتعمقة لما ينتجُه الفكر الصوفي من ثقافة سياسية من ناحية، والإطلاع على تاريخ الطرق الصوفية في آسيا وأفريقيا من جهة ثانية، وربما يمضون في إستراتيجيتهم إلى أبعد مدى، لكن الثابت في كل الأحوال أن الصوفية شكلت على مدار التاريخ أحد تجليات الإسلام في أبعاده الدينية والسياسية والاجتماعية، وستظل تزاوّل هذا التجلي في المستقبل المنظور، بغض النظر عن الموقف الذي تتخذه واشنطن حيال الطرق الصوفية.

الطرق الصوفية والمشاركة السياسية في الآونة الأخيرة:

لقد أصبح من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك نوع من المشاركة السياسية القوية من جانب الطرق الصوفية في العمل السياسي على جميع المستويات مما أدى إلى لفتت أنظار العديد من المراقبين والمتابعين والمهتمين بالنشاط الصوفي.

فعندما يأتي الحديث عن الصوفية والمتصوفة، فإن أول ما يرد إلى ذهن قوراً هو التجرد والورع والزهد والنسك والتفرغ للعبادة، وحلقات ذكر الله سبحانه وتعالى، لا يرد إلى ذهن أبداً حديث عن السياسة وأدوار سياسية، صحيح أنه في فترات كثيرة من تاريخ دولنا الإسلامية، لعب المتصوفة أدواراً وطنية مشهودة كثيرة، وخصوصاً في مقاومة المحتل المستعمر، والأمثلة التاريخية كثيرة هنا، لكن ولعقود طويلة ماضية، لم نعرف للجماعات الصوفية في الدول الإسلامية أدواراً سياسية واضحة محددة سواء إزاء القضايا والتطورات المحلية أو العالمية، اللهم إلا بشكل غير مباشر.

لكننا في الفترة الماضية في مصر، وخصوصاً في العاملين الماضيين، شهدنا ظاهرة جديدة تماماً، هذه الظاهرة أطلق البعض عليها "الصحة السياسية للصوفية".

فوجدنا في مصر مثلاً التي تبدو مركزاً لهذه الصحة، بعض الجماعات والطرق الصوفية تقوم بأدوار سياسية مباشرة، وتطرح لنفسها أدواراً سياسية أكبر في المستقبل، ووجدنا هذه الجماعات تطرح خطاباً سياسياً مباشراً ينطوي على مواقف محددة واضحة من قضايا كثيرة على صعيد الفكر الإسلامي وعلى صعيد قضايا عالمية مثارة تتعلق بالعالم الإسلامي، فوجدنا بعض الجماعات الصوفية طرفاً، أو يريدون أن يكونوا طرفاً في معركة سياسية في الدول الإسلامية.

هذه الظاهرة، على أهميتها الكبيرة، بل خطورتها، إلا أنها لم تحظ حتى الآن بالاهتمام الواجب على أي مستوى فكري أو سياسي، لهذا نرى أنه من الأهمية بما كان أن نتوقف عند هذه الظاهرة.

أبرز ملامح وأبعاد هذه الصحة:

ففي الفترة الماضية أعلن "محمد الشهاوي" شيخ الطريقة الشهاوية إنشاء "المجلس الصوفي العالمي" ومقره في لندن، وبترخيص بريطاني ومُعتمد من وزارة الخارجية البريطانية، وقال أن المجلس سوف يضم مشايخ الصوفية على مستوى العالم وسيكون له فرع في القاهرة.

أما عن أهداف المجلس التي يسعى إلى تحقيقها، فقال أنه: "يسعى إلى نشر الدعوة الإسلامية بالشكل الصحيح الذي يعتمد على الاعتدال والوسطية في مواجهة التعصب والتشدد الدينيين اللذين يُولدان الإرهاب".

وأصدر المجلس بياناً جاء فيه أنه "مُنظمة إسلامية تدعو إلى تحقيق السلم والسلام في العالم وتتصدى للإرهاب والعنف والتشدد والتعصب، ولا تتدخل في سياسات الدول المختلفة وتحترم كل مُعتقد لأي دين أو عقيدة، وتعمل على إزالة الخلافات العقائدية، وتُقرب بين الأديان المختلفة لتحقيق الإستقرار في كل دول العالم، وهو مُنظمة لها الشخصية المعنوية المُستقلة أغراضها نشر الدين الإسلامي الصحيح والدعوة إلى الله ونشر الوعي الديني والثقافي، فالإسلام يدعو إلى السلام، وينبذ العنف والتشدد والتعصب".

من الواضح كما نرى، أن رعاية بريطانيا لإنشاء هذا المجلس الصوفي العالمي هي لأهداف وغايات سياسية مُباشرة ومُحددة.

في مطلع يونيو ٢٠٠٩، عُقد مؤتمر للصوفية في مصر. وفي ختام المؤتمر أصدرت الطرق الصوفية المشاركة بياناً دعت فيه "إلى تشكيل لجان من العلماء المسلمين بأنحاء العالم لبحث كيفية التقارب بين العالم الإسلامي والولايات المتحدة، ودراسة القيم المُشتركة التي يُمكن التعاون فيها"، كما دعا البيان إلى عقد ندوات ومؤتمرات وورش عمل تُناقش حوار الأديان في أنحاء العالم المختلفة لتحقيق التعايش السلمي ونبذ العداوات بين الشعوب وضمان أمنها واستقرارها وتحقيق السلام العادل والتعاون في سبيل التنمية والبناء".

في أواخر يونيو من العام الماضي، وجهت السفارة الأمريكية في القاهرة "مرجريت سكوبي" دعوة إلى الطرق الصوفية لحضور احتفال السفارة بعيد الإستقلال الأمريكي في أول يوليو، ودعت السفارة الطرق: الشبراوية والعزمية والجازولية والقادرية والنقشبندية والبرهامية والشاذلية، إلى حضور الحفل.

واعتُبر "علاء الدين أبو العزائم"، شيخ الطريقة العزمية، أن دعوة السفارة للطرق الصوفية هي "بمثابة اعتراف خارجي بمدى قدرة الصوفية على فتح حوار بين الإسلام والعالم الغربي يُساهم في تصحيح صورة الإسلام والمسلمين لدى العقل الغربي".

في أواخر العام الماضي، أعلنت مصادر إعلامية أمريكية أن السفارة الأمريكية في القاهرة تعتزم توجيه الدعوة إلى مُمثلي العديد من الطرق الصوفية والمذاهب الدينية في مصر للدخول في حوار رسمي معها للتوافق حول العديد من القضايا ومواجهة الجماعات الإسلامية الأخرى، وبحسب هذه المصادر، فإن الهدف من الحوار هو "دعم الفرق الإسلامية المُعتدلة من وجهة النظر الأمريكية، والتصور بشأن مُستقبل عملية السلام والحوار بين الأديان والعلاقات بين الطرق الصوفية وإسرائيل في حالة حدوث تسوية". وقالت إن الهدف أيضاً هو "بحث سبل مُواجهة

انتشار ما تسميه أمريكا الفكر المتشدد والأصولي في المجتمعات العربية عامة والمجتمع المصري بصفة خاصة".

وقالت إن "مراكز أبحاث أمريكية ومصرية ستشارك في هذا الحوار الذي يحظى بدعم وزارة الخارجية الأمريكية، كما سيشارك وفد رسمي مصري يمثل وزارة الخارجية لإضفاء الطابع الرسمي على الحوار".

ومؤخراً أعلن علاء ابوالعزائم، أنه سوف يتم إطلاق قناة فضائية صوفية جديدة لمواجهة الفضائيات السلفية. وقال إن الهدف هو "تقديم الإسلام الوسطي المعتدل ومواجهة الفكر الأصولي المتشدد لمن يسمون أنفسهم السلفيين والوهابيين".

واللافت للنظر هنا أن "أبو العزائم" أعلن التخطيط لإطلاق هذه القناة الفضائية الصوفية بمجرد عودته من رحلة طويلة إلى أمريكا.

وهذه الصحوة السياسية للصوفية ليست قصراً على مصر، وإنما أصبحت في العامين الماضيين على وجه الخصوص ظاهرة عامة تجتاح العالم العربي والإسلامي كله، من إفريقيا إلى آسيا إلى المسلمين في أوروبا.

في المغرب والجزائر مثلاً، هناك تقارير كثيرة ترصد الأدوار الجديدة للصوفية وبدعم من الدولة، وهي أدوار تدور في الإطار العام نفسه لما يحدث في مصر.

وفي باكستان مثلاً، حدث تطور لافت عندما أقدمت الحكومة الباكستانية في يونيو ٢٠٠٩، على إنشاء "المجلس الاستشاري الصوفي"، وكان الهدف المعلن لإنشاء هذا المجلس هو مواجهة حركة طالبان، والترويج لما أسمى بالإسلام المعتدل.

ولاحقاً، شكلت الحركة الصوفية والأحزاب الشيعية في باكستان تحالفاً معارضاً لحركة طالبان ولدعم الحكومة في حملاتها العسكرية التي تشنها ضد طالبان، وقام ناشطو الحركة الصوفية والأحزاب الشيعية بتنظيم تظاهرات لدعم عمليات الجيش.

وفي الدول الإفريقية ودول آسيا الإسلامية، هناك تقارير كثيرة ترصد التوجّه نفسه نحو دعم الدور السياسي للجماعات الصوفية. وهناك عدة ملاحظات أساسية يجب تسجيلها على هذه "الصحوة السياسية" للصوفية، وعلى طبيعة الدور السياسي المرتبط بها، لعل في مقدمة هذه الملاحظات ما يلي:

أولاً: من حيث مضمون الخطاب السياسي المرتبط بهذه الصحوة، ومن واقع التصريحات والمواقف المختلفة التي عبر عنها بعض الجماعات الصوفية، على نحو ما رأينا أمثلة لها، من الواضح أن هذا الخطاب له مضمون فكري وسياسي مُحدد يدور في مُجملته حول الدعوة لمُحاربة السلفية وما يعتبرونه فهمًا أو تفسيراً جامداً للإسلام، والترويج بالمُقابل لما يعتبرون أنه رؤية أكثر انفتاحاً للإسلام.

ومن المُلاحظ أن هذا الخطاب يطرح قضايا وجوانب لم يعرف عن الصوفية من قبل الإهتمام بها، كقضايا الأمن والسلام في العالم ومُحاربة الإرهاب والحوار بين الحضارات.

ثانياً: من السهل مُلاحظة العلاقة الوثيقة بين هذا الخطاب الجديد للصوفية، وبين الدور السياسي الذي تطرحه بعض الجماعات الصوفية، وبين الخطاب الغربي الذي ساد في السنوات الماضية.

كما نعرف، فإن هذا الخطاب الغربي ركز أساساً فيما يُعتبر أنه فهم للإسلام يُروج للعنف والتطرّف والإرهاب، وفي حاجة العالم الإسلامي إلى رؤية جديّة تؤكد الاعتدال والتسامح.. إلخ.

ثالثاً: من المُلاحظ بالطبع العلاقة الوثيقة عملياً بين قُوى خارجية وهذه الصحوة السياسية الصوفية. ومقصود هنا بالطبع خصوصاً الولايات المتحدة وبريطانيا، وإيران أيضاً إن صحت المعلومات المُتعلقة بعلاقة إيران ببعض الجماعات الصوفية.

هذه العلاقة تبدأ من الإحتضان والتشجيع المُباشر لبعض الجماعات الصوفية كي تلعب دوراً سياسياً وفقاً لهذا النوع من الأفكار، ويمتد حتى الجوانب التنظيمية كما رأينا في حالة بريطانيا التي رعت إنشاء المجلس الصوفي العالمي.

تأسيس الصوفية المصرية:

في الأونة الأخيرة تحولت الطرق الصوفية إلى مؤسسات مُنظمة، وتمتلك ثروات وأموالاً من مصادر مُختلفة ليس فقط داخل مقراتها بالقاهرة، وإنما خارج حدود المقر بالأقاليم سواء الصعيد أو مدن الدلتا لذلك تجري مُحاولات من الداخل أو من الخارج لإستقطاب الطرق الصوفية بمُختلف طوائفها بإعتبارها الإسلام المُعتدل والشعبي الذي يُمكن من خلاله مُواجهة الفكر المُتطرف.

فإتجاه الطرق الصوفية المصرية إلى السياسة أمر مُحتمل بشكل كبير ومن العوامل التي يُمكن أن تؤدي إلى ذلك سلوك الجيل الخير من قياداتها والذي سعى في الفترة الأخيرة إلى عقد المؤتمرات الشعبية ورفض الإضرابات والمُشاركة في الإنتخابات، وذلك عكس ما كانت عليه الطرق الصوفية قبل ذلك، كما ساهم الإتجاه الجديد في اجتذاب الطرق الصوفية لعدد من المُتقنين الأمر الذي أحدث تغييراً في شكل الحركة داخل الطريقة الواحدة فهؤلاء المُتقنون يصعدون بسرعة إلى دوائر النُخبة في هذه الطرق وقد يصلون إلى قياداتها وهو ما يُثير أكثر من علامة استفهام حول طبيعة الدور السياسي الذي يُمكن أن الحركة الصوفية، فالطرق الصوفية حتى لو لم تكن جماعات لها مطالب سياسية واضحة فإن المُواطنين الذين هم أعضاء في تنظيمات غير سياسية غالباً ما يشعرون بقدراتهم الذاتية أكثر من الذين لا ينتمون إلى أية تنظيمات نظراً لأن الروابط التطوعية تقوم بأداء وظائف سياسية ضمنية وكامنة بغض النظر عن كون هذه الروابط سياسية أو غير سياسية والأجيال الشابة من الصوفية في مصر ستتمكن من الممارسة السياسية على أساس عوامل دينية وعلمانية منها العلاقة بين الدين والدولة والإحتجاجات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للسكان.

ومع دخول الصوفية بؤرة الضوء الإعلامي والسياسي خلال المرحلة السابقة، بدا واضحاً اهتمام العديد من الأطراف والقوى بتلك الطرق ومُحاولات جذبها، فقد تميز موقف القيادة السياسية وفي مُقدمتها رئيس الجمهورية بالقبول الشديد للطرق الصوفية ودعمها بكافة الوسائل التي تُساعد على زيادة عدد مُحبيها ومُريديها وهذا يظهر في دعم الدولة لمجلة التصوف الإسلامي وحرص الرئيس السابق "مبارك" أو مندوب من رئاسة الجمهورية نائباً عنه في جميع احتفالات الطرق الصوفية، وأيضاً الإهتمام الحكومي من قبل وزارة الإعلام على نقل القناة الأولى والفضائية المصرية على الهواء مباشرة احتفالات مشيخة الطرق الصوفية منهم شيخ الأزهر ووزير الأوقاف ومُحافظ القاهرة ومُفتي الجمهورية ورئيس جامعة الأزهر وأصبح العديد من أقطاب الطرق الصوفية أعضاء الحزب الوطني وأعضاء في مجلس الشعب والشورى.^(٤)

أهم مظاهر المشاركة السياسية للطرق الصوفية:

تعددت مظاهر اهتمام الصوفية بالسياسة سواء على المستوى المحلي أو الخارجي أو الخارجي خلال العام الماضي ما بين المشاركة الفعلية أو بإطلاق تصريحات أثرت في الرأي العام واهتمت بها وسائل الإعلام ومنها:

- كانت الجماعة الصوفية قد أصدرت بياناً وأيدت فيه بقاء الرئيس السابق "مبارك" في منصب رئيس الجمهورية قبل انتخابات الرئاسة ٢٠٠٥ بل وافقت على توريث حكم مصر لـ "جمال مبارك" نجل الرئيس السابق دون اشتراطات المطالبة بحزب سياسي طالما أن الرئيس لم يخالف الشريعة الإسلامية.

- أصدرت عدد من مشايخ وأبناء الطرق الصوفية بياناً في ١٧ يناير ٢٠٠٩ لتأكيد المبادرة المصرية تجاه أحداث وتطورات غزة وتوزيعة خلال محاولة لتنظيم مظاهرة داخل مسجد الحسين غير أن أجهزة الأمن أجهضت المظاهرات وفرضت حول المسجد حصاراً مُشدداً، البيان وقعه الداعية الصوفي الشيخ "أحمد السيد عبد العال" بعنوان يا أبناء مصر المحروسة الفتنة أشد من القتل، طالبوا فيه بالمحافظة على مصر وشعبها وقال البيان: حافظوا على مصر وشعبها، وأضاف المبادرة المصرية دي مصروفة من طبيب ولا يعرف قدرها إلا كل مجروح أو أب لكل شهيد.

- أجمع عدد من مشايخ الطرق الصوفية في الوجهين البحري والقلي على رفض الدعوة الموجهة للمصريين للإضراب ٦ إبريل ٢٠٠٩ معتبرين أنه تلبية الدعوة والمشاركة في أي احتجاجات واعتصامات في ذلك اليوم هي خروج عن الشريعة وطالبوا المجتمع الصوفي من مشايخ ومريدين بالتصدي لها وإفشال وإجهاض هذه الدعوة واصفين الداعين إلى مثل هذه الأعمال بأنهم خوارج وزارعوها فتنة بين الشعب والحاكم. اهتمام بعض الصوفية بالسياسة الخارجية وانتقادهم للسياسة الأمريكية معتبرين أنها السبب الأول في إشاعة الفوضى بالعالم من خلال تبنيها نظرية "الفوضى الخلاقة" وغزوها عدداً من الدول الإسلامية في مؤتمر حمل عنوان تفعيل الدور الصوفي من أجل أمن واستقرار المجتمعات وفي حضور سكرتير أول السفارة الأمريكية بالقاهرة "ادوارد ديتس".

وفي أواخر العام الماضي، أعلنت السيدة "ماجدة عيد"، وهي زوجة "محمد الشهاوي"، تأسيس جمعية صوفية للنساء بإسم "دار النساء الصوفيات". وعن أهداف الجمعية، قالت إن هدفها يتلخص في "الدعوة إلى فهم الدين الصحيح الوسطي، وخاصة في أوساط المرأة المصرية والنشء الصغير بعد أن مزقته السلفية الوهابية التي غزت المجتمع وتمددت عبر وسائل الإعلام" ثم تابعت قائلة، "إن مظاهر كارتداء النقاب والاهتمام بقشور الدين من دون جوهره والإرتقاء في أحضان فتاوى الفضائيات تؤثر سلباً ليس فقط على أفراد المجتمع وإنما على صورة الإسلام ككل، والإسلام دين وسطي عمل الوهابيون والأصوليون على تشويهه على مدى سنوات

طوال وأن الأوان لمواجهة هذه الحملة الظلامية، وهذا ما تسعى إليه جمعية الصوفيات".

- وبشكل عام فقد أكدت السيدة "ماجدة" على أن إنشاء الجمعية يتلخص في الدعوة إلى فهم الدين الفهم الصحيح الوسطي، وخاصة في أوساط المرأة المصرية والنشء الصغير بعد أن مزقتة السلفية الوهابية التي غزت المجتمع وتمددت عبر وسائل الإعلام، هؤلاء حصروا الدين في الترهيب فقط، يخوفون الناس من عذاب القبر، ومن الدرك الأسفل من النار حتى استطاعوا أن يزرعوا بذرة التشدد في المجتمع المصري الذي كان بعيداً عن روح التشدد، كما تسبب انتشار الروح الوهابية بالمجتمع في خلق اتجاهين لا ثاني لهما، اتجاه متشدد واتجاه آخر مفرط.. كما أن الهدف من الجمعية أيضاً هو توعية الناس بحقيقة النهج الصوفي الذي تعرض للتشويه المتعمد من جهة وبسبب السلوكيات الخاطئة التي تصدر من أناس بسطاء لا علاقة لهم بالصوفية.

- وإنها في سبيل تحقيق أهداف الجمعية، فإنها تركز على القاعدة الصوفية المنتشرة والمتعمقة داخل المجتمع المصري، فالصوفيون منتشرون في كل قرية ونجع وزقاق في مصر من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن الغرب إلى الشرق، فلا تخلو منطقة في مصر من شيخ صوفي أو مريدين له.. نحن نحاول أن ننزل إلى هؤلاء ونستغل هذه القاعدة الكامنة ونجرفها نحو التيار المعتدل بدلاً من أن تنجرف نحو تيار العنف والتشدد.. ولا ننس أننا عانينا كثيراً من الإرهاب، والوهابية بيئة خصبة لنموه.. لقد تعرضت أنا وزوجي قبل ذلك إلى محاولة اغتيال في الثمانينيات من قبل عناصر مصرية مسلمة لمجرد أن زوجي كان يكتب في الصحف مناهضاً للأفكار المتشددة.

ثم جاءت الصورة الأخرى في محاولة للمشاركة السياسية الفعالة، حيث في الوقت الذي كانت تقترب فيه الانتخابات البرلمانية الماضية وتستعد غالبية الأحزاب والقوى السياسية للمشاركة، برز على السطح الحديث عن الطرق الصوفية ودخولها الانتخابات البرلمانية. ويبدو الأمر جديداً بطبيعة الحال على الطرق الصوفية حيث لم يسبق لها المشاركة في الحياة السياسية من خلال هذه العملية الانتخابية.

فالصوفية تعتبر نفسها مدرسة سلوكية تبتعد قدر الإمكان عن الأمور الدنيوية، فضلاً عن الدخول في العملية السياسية، والتي ينظر إليها مشايخ الطرق الصوفية بأنها "غير نزيهة" وأن الترشيح للانتخابات أشبه "بلعب القمار حيث يقوم الإنسان بالإففاق عليها ولا يعلم هل يفوز أم لا"، وذلك على حد قول الشيخ "محمد عبد الخالق الشبراوي" شيخ الطريقة الخلوتية الشبراوية.

الواقع أن الرؤية الصوفية تجاه المشاركة البرلمانية ليست واحدة خاصة في مسألة الترشح للانتخابات بصفة صوفية، وقد كان "محمد علاء الدين ماضي أبو العزايم" شيخ الطريقة العزمية حريصاً وقرر التقدم بأوراق ترشحه لخوض انتخابات مجلس الشعب القادمة كمرشح مستقل حتي يكون للصوفيين دوراً في المجلس القادم علي حد تعبير "أبو العزايم". وأضاف "أبو العزايم" أنه "أن الألوان أن يكون للصوفيين صوتاً داخل المجلس يُعبر عنهم ويعمل على حل مشاكلهم".

من ناحية أخرى، فإن هناك معارضة من قبل بعض مشايخ الطرق الصوفية للمشاركة في العملية السياسية ككل أو الانتخابات البرلمانية تحديداً، لذا فقد حظرت المشيخة العامة للطرق الصوفية على الدعاة اللذين ينتمون إليها التطرق إلى الأمور السياسية أو المشاركة في الدعاية الانتخابية خلال سرادق الملتقى الصوفي للإحتفال بشهر رمضان في أغسطس الماضي، والذي أقامته المشيخة العامة للطرق الصوفية بساحة مسجد الحسين.

وتأكيداً على الموقف الصوفي الراض لترشح مشايخ الطرق الصوفية في الانتخابات البرلمانية، قال الشيخ "مصطفى الصافي" شيخ الطريقة الهاشمية الشاذلية ونقيب الأشراف بالبحيرة "إن الأصل في التصوف هو إبعاد النفس عن مطامع الدنيا سواء الطمع في الكرسي، أو الطمع في تحقيق مصالح شخصية، بالتالي يجب على مشايخ الطرق الصوفية عدم ترشيح أنفسهم في الانتخابات البرلمانية"، لكنه في الوقت ذاته أكد على أن "أبناء الطرق الصوفية لن يقاطعوا الانتخابات من حيث المشاركة في التصويت في الانتخابات، وإن مشايخ الطرق الصوفية دائماً ما يتركون الحرية لمريديهم في تأييد المرشح الذي يرون فيه الصالح وهذا طبعاً إذا لم يكن لشيخ الطريقة رأي آخر". وأكد الشيخ الصافي أن "هناك قاعدة عامة للطرق الصوفية، وهي عدم انتخاب المرشح الإخواني أو المرشح السلفي أو كل من يُرشح نفسه على أساس مذهبي أو عقائدي وكل من يُدخل الدين في السياسة".

وفي محاولة أخرى من الطرق الصوفية للمشاركة في الحياة السياسية عن طريق الانتخابات البرلمانية، أعلن عدد من زوجات مشايخ الطرق الصوفية نيّتهم المشاركة في انتخابات مجلس الشعب القادم، وذلك لمواجهة ما يوصف بمرشحات الإخوان ونشر الوسطية والاعتدال" على حد قول السيدة "ماجدة عيد" رئيس مؤسسة الجمعية النسائية الصوفية وزوجة الشيخ "محمد الشهاوي" شيخ الطريقة الشهاوية، كما طالبت زوجات مشايخ الصوفية الدولة بدعمهم في انتخابات مجلس الشعب ومساعدتهم في الاستفادة من قانون كوتة المرأة الذي خصص ٦٤ مقعداً للسيدات في المجلس، والوقوف بجانبهن في مواجهة مرشحات الإخوان المسلمين.

أكدت نساء الصوفية اعتزامهن عقد ندوات ومؤتمرات لمناقشة الأوضاع الداخلية للطرق الصوفية، ووضع خطة لخوض الانتخابات تتضمن الفوز بأكثر عدد

ممكن من مقاعد البرلمان، وأكد على أن المرأة الصوفية قادرة على الإنخراط في العمل العام والعملية السياسية والمشاركة في المعركة الانتخابية، وأن الدولة مطالبة بمُساندة المرشحة الصوفية التي تقف في وجه المرشحة الإخوانية المدعومة من جماعة مُنظمة ولها تمويل ضخم وصوت مسموع ولديها القدرة على حشد الجماهير.

ورغم هذه الشعارات القوية من قبل زوجات مشايخ الطرق الصوفية عن المشاركة في الانتخابات البرلمانية المقبلة، إلا أن الطرق الصوفية تراجعت عن القرار الذي سبق وأعلنت تأييد ترشيح بعض زوجات مشايخ الطرق الصوفية بالترشح لمقاعد كوتة المرأة، وذلك في الوقت الذي طالبوا فيه رئيس الجمهورية بتعيين زوجات مشايخ الطرق الصوفية في مجلس الشعب القادم ضمن النسبة التي يقوم الرئيس بتعيينها، استناداً إلى أن الطرق الصوفية تمثل الإسلام الوسطي وكذلك من أجل إحداث نوع من التوازن بينهم وبين الإخوان.

وعن أسباب التراجع عن قرار الترشح بالنسبة للمرأة الصوفية، أشار بعض مشايخ الطرق الصوفية إلى أن السبب هو عدم قدرة نساء الصوفية على مجارات نساء الإخوان في الإنفاق على المعركة الانتخابية، إضافة إلى عدم قدرة نساء الصوفية على التجول في المقاهي والمُنتديات الشعبية للحصول على تأييد المواطنين.

الواضح أن قرار ترشيح نساء مشايخ الطرق الصوفية للانتخابات المقبلة كان مُتسرعاً وغير مدروس، وسُرعان ما تبين عدم رشادته فتراجعوا عنه وحاولوا الاستفادة من نسبة التعيين التي يملكها رئيس الجمهورية، وهذا ما أكدّه الدكتور "عمار على حسن" الخبير بالشئون الدينية، حيث أشار إلى أن "الطرق الصوفية تنقصها الجدية في التعامل مع الحياة السياسية"، مُعتبراً أن تصريحات زوجات مشايخ الطرق الصوفية مجرد "فرقة إعلامية ذابت فور إطلاقها"، واصفاً مطالب زوجات المشايخ بأنها "هزلية لأنهن غير قادرات على المنافسة والإنخراط في العمل العام"، ورافضاً مقارنتهن بنساء الإخوان لأنهن مُنخرطات في العمل السياسي.

وبرغم هذا التضارب في موقف الصوفية من الترشح للانتخابات البرلمانية القادمة فإن الأحزاب السياسية وخاصة الحزب الوطني يُحاولون استمالة الطرق الصوفية لكسب أصوات في الانتخابات القادمة، حيث يصل عدد الطرق الصوفية إلى أكثر من ٧٠ طريقة ولها الكثير من المريدين والمُحبين والمتعاطفين والذين يتأثرون في آراءهم وتوجهاتهم بقول أو رأي شيخ الطريقة، الذي يعتبر في نظرهم مُلهماً وأن آراءه دائماً على صواب، لذا فإن استمالة مشايخ الطرق الصوفية يعني الحصول على عدد لا بأس به من الأصوات المُفيدة لأي مُرشح في الانتخابات.

العوامل الدافعة للاهتمام بالعمل السياسي، ومنها:

- الإهتمام الحكومي بالزوايا والمساجد الصوفية وحماية الدولة لتجمعاتهم في الإحتفالات بالموالد لإستخدامهم ككتلة واحدة في العمليات الإنتخابية من خلال دعمها وتقديم التسهيلات الإدارية.
- الدعم المالي للطرق الصوفية والذي كشفت عنه الشهور الأخيرة والصراع القائم حيث يتحكم شيخ مشايخ الطرق الصوفية فيما يقرب من ١٢ مليون جنيه وديعة ويحصل مجلسه على حصة قدرها ١٠% من حصيلة النقود المنتشرة في أضرحة أولياء الله الصالحين الأمر الذي جعل الدولة تتحكم في اختيار شيخ مشايخ الطرق الصوفية على اعتبار أن هذه الميزانية الكبيرة في حال استغلالها خطأ قد تؤدي إلى تهديدات أمنية.
- تقدم وزارة الداخلية أكثر من ٢٠٠ تأشيرة حج سنوياً.
- تدخل الدولة المباشر في تشكيل المجلس الأعلى للطرق الصوفية الذي تُشارك في تمثيله ٥ جهات هي الداخلية والأوقاف والأزهر والثقافة والإدارة المحلية بالإضافة إلى أن قرار تشكيل المجلس بعد انتخابه لا يُصبح قانونياً إلا بصور قرار جمهوري.
- اعتقاد بعض مشايخ الطرق الصوفية أن التوجهات السياسية هي التي ستحدد مستقبل الطرق الصوفية بكل ما فيها من تشاؤكات وتعتيدات، فلا يُمكن فصلها عن السياق السياسي الداخلي.
- وجود أكثر من ٨٥% من أبناء الطرق الصوفية أعضاء بالحزب الوطني ويحملون كاريهات الحزب وهم يلعبون السياسة في دوائرهم الإنتخابية بالتالي قد يُشكلون قوة ضغط لتحول مشايخهم وقياداتهم للعمل بالسياسة.
- حرص مشايخ الطرق الصوفية على حضور المؤتمرات والندوات الخارجية بالولايات المتحدة وكان آخرها في فبراير ٢٠٠٩ والتي حضرها الشيخ "علاء أبو العزائم" وبعض المشايخ بالولايات المتحدة الأمريكية.
- اعتقاد بعض المتصوفين أن التصوف هو الذي يقي السياسة من الفساد حيث يُوفر لها ثوابت نقية ويسمح بالجمع بين مُعانقة الحق ومُخالطة الخلق أو الربط الروحي والممارسة للسياسة.
- التصوف لم يَعد حالة من الزُهد والتعبُد الفردي كما بدأ فقد صارت مؤسسات ضخمة لها امتداداتها العابرة للإقليمية بعضها يجتهد في أن يلعب دوراً تنموياً وسياسياً واجتماعية بطريق مُباشر والبعض الآخر يلعب الدور الاجتماعي غير المُباشر من خلال مؤسساته بتقديم العون والمُساعدة للفقراء والمُحتاجين.
- اعتقاد مشايخ بعض الطرق الصوفية بأن غياب الهدف السياسي الواضح للصوفية بينما تمتلكه القوى الإسلامية الأخرى قد يؤدي إلى انصراف الناس عن الطرق الصوفية بقدر انصرافها عن قضية تمس حياة كل إنسان وهي السياسة.

- الرغبة في الوقوف في وجه التيار الإخواني المُتنامي في المُجتمع خاصة جماعة الإخوان المُسلمين في الأونة الأخيرة قد استطاعت أن تتغلغل في المُجتمع بحيث قدمت الجماعة نفسها بإعتبارها قائدة للإصلاح والتغيير في المُجتمع وفق شعارات عامة بحيث قد بدأت الظاهرة تتبلور في العقدين الأخيرين التي جربت الحركة خلالهما ذلك ولو جُزئياً عبر درجات مُختلفة من المُشاركة.^(٥)
- والوقوف في وجه التيار الإخواني يجعل الطرق الصوفية تنال التعاطف والدعم الحكومي بصفقتها حائط صد في وجه التمدد الإخواني الذي يزيد يوماً بعد يوم .
- تقوية موقف الطرق الصوفية لتستطيع مُناقسة المد السلفي المُتزايد في المُجتمع بقوة وأصبح لها تأثير قوي وواضح في الشارع المصري والذي أخذ في الأونة الخيرة يشن حرباً ضروس ضد الطرق الصوفية والنهج الصوفي بصفة عامة والذي أخذ يشكك أيضاً في العقائد والطقوس الصوفية والتي يزعم أن الطرق الصوفية بهذه العقائد المُخالفة للإسلام فهي تُخالف الإسلام وتنتشر البدع والشركيان في المُجتمع بدلاً من أن تنتشر التوحيد والعقيدة الإسلامية الصحيحة.

فالسلفية بصفة عامة تُحارب الشركيان التي تُناقض التوحيد مثل زيارة الأضرحة والطواف بها والموالد التي تُقام للأولياء والذبح والنذر لغير الله ... إلخ. من الأفعال والأعمال التي تسعى السلفية للقضاء عليها من أجل تحقيق التوحيد الخالص وتنقية العقيدة الإسلامية من جميع الشوائب السابقة والمُنتشرة في جميع بلدان العالم الإسلامي والتي تُمثلها في رأي السلفية الطرق الصوفية بأفعالها وطريقة تقربها إلى الله وما تقوم به من أعمال يُخالف العقيدة الإسلامية.^(٦)

أهم العوائق والطرق التي في طريق المُشاركة السياسية للطرق الصوفية:

المشاكل الداخلية في الطرق الصوفية:

ومن أهم الأمثلة على ذلك الصراع على رئاسة المجلس الأعلى للطرق الصوفية ومشیخة الطرق الصوفية حيث قد بدأت الخلافات والمشاكل عندما أطاح سبعة من أعضاء المجلس العلى للطرق الصوفية فجأة بالشيخ "علاء أبو العزائم" من منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية، والمُنتخب بعد وفاة "أحمد كامل ياسين"، وذلك عقب اجتماع طارئ عقده عدد من الأعضاء في المجلس، حيث اختاروا الشيخ "عبد الهادي القصبي" شيخاً للطرق الصوفية، حيث وقع الشيخ "محمد علاء الدين أبو العزائم" على محضر اجتماع المجلس بمقر المشیخة العامة في ٢٥ نوفمبر ٢٠٠٨، والتي انعقدت بحضور مجلس العشرة المُنتخبين مع مندوب من الخمسة مُمثلي الوزارات المعنيين من رئاسة الجمهورية، وحضور مُستشار المجلس الأعلى،

ومجلس الدولة وافتتحت الجلسة في ذات الوقت بقراءة الفاتحة على روح الشيخ الراحل أحمد كامل ياسين.

وأعلنت الأمانة الفنية في ذات الجلسة أنها تسلمت إقرار المشايخ المُنتخبين في جلسة السبت الموافق ٢٢ نوفمبر ٢٠٠٨، وتفويضهم الشيخ "علاء أبو العزايم" رئيساً لمجلس إدارة شئونها، وتسيير أعمال المشيخة لحين انتخاب شيخ مشايخ الطرق الصوفية ورئيس المجلس الأعلى لأنه أكبر الأعضاء سناً.

وكانت الجلسة قد بدأت بالنداء على من يرغب من الأعضاء المُنتخبين في المجلس للتقدم للترشيح للمنصب شاغر، وأعلن كل من الشيخ "علاء أبو العزايم" رئيس الجلسة والشيخ "عبد الهادي القسبي" التقدم بتكرار النداء فلم يتقدم أحد، وبناء عليه قام المستشار "محمد الدمرداش" إثبات أسميهما في أوراق عملية الإقتراع السري ووزعت على أعضاء المجلس العلى للطرق الصوفية وأجريت عملية الانتخاب، وأثبت محضر الجلسة نتيجة التصويت بحصول الشيخ "القسبي" على ٧ أصوات مقابل ٤ أصوات للشيخ "أبو العزايم" ولم يوجد بين الحاضرين أي صوت باطل.

وقد أعلن فوز الشيخ "عبد الهادي القسبي" برئاسة المجلس العلى وشيخ مشايخ الطرق الصوفية بمصر، وكشف محضر الجلسة توقيعات جميع الحاضرين ومنهم الشيخ "أبو العزايم" نفسه مع باقي الحاضرين وهم الشيخ "أحمد الصاوي" شيخ الطريقة الصاوية و"سالم حسين الجازولي" شيخ الطريقة الجازولية، و"محمد عبد الخالق الشبراوي" شيخ الطريقة الشبراوية، و"محمد عاصم زكي إبراهيم" شيخ الطريقة المُحمدية الشاذلية ورائد العشيرة المُحمدية، و"عبد الرحيم العزاوي" شيخ الطريقة العزاوية، و"محمود أبو الفيض المنوفي" شيخ الطريقة الفيضية، و"إبراهيم سلامة الرازي" شيخ الطريقة الحامدية الشاذلية، و"مُختار علي محمد" شيخ الطريقة الشاذلية وتوقيع "محمد نصر الدين شيخون" مندوب الرئاسة ومُمثل الوزارات.

ولكن على الرغم من مشاركة الشيخ "أبو العزايم" في تلك الانتخابات إلا أنه خرج بعدها ليعلن تعرضه للخديعة والخيانة وأعلن حصوله على مُوافقة ١٥ طريقة صوفية لعقد اجتماع عاجل للجمعية العمومية من أجل حل المجلس العلى للطرق الصوفية، وهدد أكثر من ٣٠ شيخ طريقة في بيان صادر يوم الثلاثاء ٩ ديسمبر ٢٠٠٨ عقب مؤتمر حضره عدد كبير من مشايخ الطرق الصوفية برفع دعوى قضائية لفرض الحراسة على مشيخة الطرق الصوفية في حال فشل الجمعية في التوصل إلى قرار بحل المجلس.

وهناك العديد من الخلافات بين الطرق الصوفية خلاف هذه المسألة ولكن المشكلة السابقة هي الأشهر. حيث هناك التنافس الشديد بين الطرق الصوفية ومهاجمة الطرق الصوفية لبعضها البعض.

كذلك الإنقسام حول القضايا الهامة وخاصة قضية المشاركة السياسية والترشح للبرلمان وهذه الخلافات بين الطرق الصوفية ومشايخها إحدى أهم المعوقات نحو المشاركة السياسية خاصة في القضايا الهامة مثل العمل السياسي بشتى صورته وأشكاله.

اتهام الطريقة الصوفية بأنها البوابة الخلفية للشيعية في مصر:

جاء التشكيك في ميول الطرق الصوفية المصرية لإيران والتشجيع على خلفية الصراع المشتعل بين "علاء ماضي أبو العزايم" و"عبد الهادي القصبي" على منصب شيخ مشايخ الطرق الصوفية واستخدام كل منهما ما لديه من أدوات المال والسلطة والعلاقات الخارجية لدعم موقفه، وذلك لعدة أسباب:

تصريحات الشيخ "يوسف القرضاوي" والتي وصف فيها الصوفية بأنهم الباب الخلفي للشيعية وأن الشيعة يحاولون نشر مذهبهم في مصر لأنها تحب آل البيت وبها مقام الحسين.

ما أثاره الشيخ "علاء أبو العزايم" شيخ الطريقة العزمية عن اعتزام الطرق الصوفية واستعدادها لإطلاق قناة فضائية باسم مشيخة عموم الطرق الصوفية في يناير ٢٠٠٩ وذلك في أعقاب دعوة بعض الجماعات الشيعية في الولايات المتحدة لعدد من مشايخ الطرق الصوفية بصفاتهم الشخصية وليس عبر المجلس العلى للطرق الصوفية للمشاركة في أحد المؤتمرات.

إشارة العديد من التقارير والتصريحات من أن عدداً كبيراً من أتباع الطرق الصوفية قد تحولوا إلى المذهب الشيعي وهو ما حرص على تأكيده "محمد الدريني" زعيم الشيعة في مصر وتقديره لهذه الأعداد بنحو مليون شيعي داخل الطرق الصوفية.

موقف الشيخ "أبو العزايم" شيخ الطريقة العزمية من الشيعة والذي عبر عنه بقوله : ان على المسلم بين المذهبين استناداً لحديث الرسول صلى الله عليه وسلم - تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي أبداً كتاب الله وسنتي بحسب الرواية التي يستند إليها الشيخ أبو العزايم.

قدوم لاجئين عراقيين إلى مصر ينتمون إلى المذهب الشيعي يسعون لإقامة حُسَيْنِيَّات في مصر وهو الطلب الذي قوبل بالرفض من الجهات المصرية.

انتشار كتب ومجلات شيعية مؤخراً في السوق المصري كان منها كتاب لـ "أحمد راسم النفيس" أحد أقطاب الشيعة في مصر يستعرض فيه رحلته في الانتقال من المذهب السني إلى المذهب الشيعي ويتحدث فيه عن الثورة الإسلامية في إيران.

وأهم الطرق المتهمة بالتشيع في مصر هي الطريقة الهاشمية الشاذلية وشيخها "مصطفى الصافي" وكذلك الطريقة البرهانية وشيخها "محمد عبده عثمان البرهاني" وهي محظورة حالياً ثم تأتي بعد ذلك الطريقة العزمية التي أنشئت عام ١٨٨٤ على يد "السيد محمد ماضي أبو العزايم" كأحد الطرق الصوفية التي تحوم حولها شبّهات الإختراق الشيعي.

والإتهامات السابقة الموجهة للطرق الصوفية تُعيق مشاركتها السياسية حيث تجعل رجل الشارع العادي يشك في نوايا الطرق الصوفية السياسية وأن مشاركتها السياسية سوف تخدم المذهب الشيعي والذي يُلقى معارضة شديدة في الشارع المصري.

عدم وجود وعي أو ثقافة سياسية كافية لدى أبناء الطرق الصوفية:

لُكل مُجتمع خصوصية تعكسها ثقافته السائدة بين أبنائه، تلك الثقافة التي تطورها مجموعة القيم والمفاهيم والمعارف التي اكتسبها عبر ميراثه التاريخي والحضاري وواقعه الجغرافي والتركيب الاجتماعي وطبيعة النظام السياسي والاقتصادي، فضلاً عن المؤثرات الخارجية التي شكلت خبراته وانتماءاته المختلفة.

والثقافة السياسية هي جزء من الثقافة العامة للمجتمع .. وهي تختلف من بلد لآخر حتى لو كان شعباه ينتهجان نفس الأساليب الحياتية، وينتميان إلى نفس الحضارة، ويتقاسمان الإهتمامات والولاءات.

ويُقصد بالثقافة السياسية مجموعة المعارف والآراء والاتجاهات السائدة نحو شؤون السياسة والحكم، الدولة والسلطة، الولاء والانتماء، الشرعية والمشاركة.

وتعني أيضاً منظومة المعتقدات والرموز والقيم المحددة للكيفية التي يرى بها مُجتمع مُعين الدور المناسب للحكومة وضوابط هذا الدور، والعلاقة المناسبة بين الحاكم والمحكوم.

ومعنى ذلك أن الثقافة السياسية تتمحور حول قيم واتجاهات وقناعات طويلة الأمد بخصوص الظواهر السياسية، وينقل كل مُجتمع مجموعة رموزه وقيمه وأعرافه الأساسية إلى أفراد شعبه، ويُشكل الأفراد مجموعة من القناعات بخصوص أدوار النظام السياسي بشتى مؤسساته الرسمية وغير الرسمية، وحقوقهم وواجباتهم نحو ذلك النظام السياسي.

ولما كانت الثقافة السياسية للمجتمع جزءاً من ثقافته العامة، فهي تتكون بدورها من عدة ثقافات فرعية، وتشمل تلك الثقافات الفرعية: ثقافة الشباب، والنخبة الحاكمة، والعمال، والفلاحين، والمرأة .. الخ.

وبذلك تكون الثقافة السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات والمشاعر التي تُعطي نظاماً ومعنى للعملية السياسية، وتقدم القواعد المُستقرة التي تحكم تصرفات الأفراد داخل النظام السياسي، وبذلك فهي تنصب على المثل والمعايير السياسية التي يلتزم بها أعضاء المجتمع السياسي، والتي تُحدد الإطار الذي يحدث التصرف السياسي في نطاقه. أي أن الثقافة السياسية تدور حول ما يسود المجتمع من قيم ومعتقدات تؤثر في السلوك السياسي لأعضائه حكماً ومحكومين. وعلى ذلك يمكن تحديد عناصر مفهوم الثقافة السياسية على النحو التالي:

- تمثل الثقافة السياسية مجموعة القيم والاتجاهات والسلوكيات والمعارف السياسية لأفراد المجتمع.
- الثقافة السياسية ثقافة فرعية، فهي جزء من الثقافة العامة للمجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، ولكنها لا تستطيع أن تتشذ عن ذلك الإطار العام للثقافة المجتمع.
- تتميز الثقافة السياسية بأنها متغيرة، فهي لا تعرف الثبات المطلق، ويتوقف حجم ومدى التغير على عدة عوامل من بينها: مدى ومعدل التغير في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ودرجة اهتمام النخبة الحاكمة بقضية التغير الثقافي، وحجم الاهتمام الذي توليه وتخصّصه الدولة لإحداث هذا التغير في ثقافة المجتمع، ومدى رسوخ هذه القيم في نفوس الأفراد.

أما الصوفية فإنها بطبيعتها تبتعد عن الأعمال الدنيوية وتنأى بالفرد عن الارتباط بها فضلاً عن التدخل في السياسة والتي ينظر إليها الكثير من أبناء الصوفية على أساس أنها لعبة غير شريفة يجب الابتعاد عنها رغم أن المشاركة السياسية الفعالة تحتاج باستمرار إلى عملية تطوير سياسي ديناميكي تستهدف تحقيق أقصى درجة من درجات مشاركة المواطن في العملية السياسية واحترام حقوقه وحياته الأساسية وانتشار السلفية والرقابة السياسية بما يعنيه ذلك من ديمقراطية وتحقيق التكامل أو التكتل القومي لفئات وعناصر المجتمع السياسي على اختلاف أصولها وانتماءاتها الضيقة بما يعنيه ذلك من تكامل سياسي.^(٧)

إبتعاد الطرق الصوفية عن العمل السياسي:

القيم الصوفية بطبيعتها تبعد الإنسان الصوفي إلى حد ما عن العمل السياسي أو المشاركة السياسية حيث أن العمل الصوفي بشقيه الإداري والروحي يُنتج قيماً سياسية، بعضها إيجابي مثل التسامح، والتماسك، والتعاون، والاستمرارية، وبعضها سلبي لا يُشجع على نشوء ثقافة الديمقراطية، مثل الخضوع، والطاعة العمياء، والجمود، والإكراه، فيما تُعزز كاريزما الشيخ قيمة التسلط؛ فالشيخ قائد مطاع يتكئ

على شرعية مُستمدة من الإنتساب إلى آل البيت أو الأولياء الكبار مثلما يعتقد المتصوفة، وهو يرث المشيخة من ذويه، ويُمثل رأساً لتنظيم هو خليط تام من جماعات مُختلفة من حيث التعامل والإختيار والتجانس أو النوع والسن.

والشيخ هو الرمز الأساسي الذي يتمحور حوله التنظيم الصوفي بإعتباره تنظيمًا يقوم على الزعامة المُلهمة وليس تنظيمًا إقطاعيًا أو نفعيًا يقوم على ازواج المناف المُشتركة بين أفرادهِ ومُساهماتهم جميعاً في اتخاذ القرارات الخاصة به بشكل منطقي ورشيد، كما أنه ليس تنظيمًا اختصاصياً يُركز على التخصص المهني أو العلمي، وهذا الشكل التنظيمي الذي اتخذه الطرق الصوفية وإن كان قد أدى إلى خلق قيم سياسية سلبية فإنه يعتبر العامل الأساسي الذي أدى إلى استمرار وجودها على قيد الحياة كل هذه القرون. وعلى رغم أن الفكر الصوفي الذي يقوم على أربعة هي: المعرفة الدنية، والزهد، والولاية، والمحبة، يُنتج قيمةً سياسية مُتعارضة بعضها إيجابي مثل الإنتماء، والانخراط، والإستقرار، والتسامح، والتعاون، والتماسك، وقيمة سلبية مثل الإكراه، والصراع، والخضوع، والتسلط، والإنعزال، فإن الممارسة الحياتية تسير في اتجاه يرفع من شأن القيم السلبية على حساب القيم الإيجابية؛ فتاريخ علاقة المتصوفة بالسلطة السياسية يُشير إلى أنهم داهنوها وخضعوا لها أكثر مما عارضوها أو اتخذوا موقفاً حاسماً ضد فسادها وطغيانها.

عدم وجود تنشئة سياسية لأفراد الطرق الصوفية:

التنشئة السياسية هي جزء من التنشئة الاجتماعية والتي من خلالها يكتسب الفرد الإتجاهات والقيم السائدة في المُجتمع، كما تُعتبر التنشئة السياسية وسيلة لتصحيح الثقافة السياسية المُنحرفة في المُجتمع، وخلق ثقافة مدنية جديدة ومُتحضرة للعبور بالمُجتمع من حالة التخلف إلى التقدم.

والأنظمة السياسية الديمقراطية والدكتاتورية تُحاول أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقف واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دوراً في فاعلية الفرد السياسية في المُجتمع، لذلك تلجأ الأنظمة السياسية الحاكمة إلى خلق قيم وأيدلوجيات مقبولة ومشروعة لها في عيون شعوبها.

وبما إن التنشئة السياسية هي عملية تأهيلية وتعليمية وتثقيفية يخضع لها الفرد من أجل تفعيل دوره في المُجتمع، لذا ينبغي أن تتحمل مسؤولية التنشئة السياسية للفرد مؤسسات المُجتمع المدني، لكونها مؤسسات مُستقلة، وبذلك تملك القدرة على التفاعل الإيجابي في التعاطي مع مفهوم التنشئة السياسية كمادة تثقيفية، من خلال الدور الذي تتقلده داخل إطار المُجتمع وعلاقتها بالدولة، وهي مدعوة أكثر من غيرها في عملية التنشئة السياسية، من خلال تأهيل وتثقيف الفرد بإعتباره كائناً سياسياً مؤثراً في

المُجتمع ضمن معطى سياسي مُعين، ويأتي ذلك نتيجة التطور والتحول السياسي للمُجتمع .

ولكن السواد الأعظم من أبناء الطرق الصوفية لم يحدث لهم تنشأة سياسية حيث أن الطرق الصوفية التي تتربى بها ليس لديها أياً من أساليب التنشئة السياسية الصحية، حيث أن أساليب التنشئة السياسية للطرق الصوفية في مصر رغم اختلاف ظروف النشأة والمؤهلات الشخصية للشيخ، والقدرة الاقتصادية، والدقة التنظيمية، والإنتشار الجغرافي، والقوى العددية لمريدي الطريقة، تشابه من حيث الثقافة السياسية لأفرادها؛ فالمُعين الذي ينهل منه الجميع واحد وهو الأوراد والأذكار والطقوس، وهو إن اختلف في شكله العام إلا أن جوهره مُتطابق، كما أن الدور الذي يلعبه الشيخ في تربية مريديه لا يختلف من طريقة إلى أخرى.

ومع تماهي وانخراط المُتصوفين في المُجتمع فإن وُجد اختلاف في الثقافة السياسية بين الطرق فإن ذلك يعود إلى نوعية المُحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه الطريقة وليس لطبيعة الفكر والطقوس والتنظيمات الصوفية.

أهم المقترحات من أجل مشاركة سياسية أفضل للطرق الصوفية:

تزايّد الإهتمام الإعلامي والحكومي بل والدولي بالطرق الصوفية في أواخر عام ٢٠٠٨، ويرجع هذا الإهتمام لتفجّر عدد من القضايا الساخنة والشائكة ذات الأبعاد السياسية والدينية. كما كان لتركيز الإعلام على دور الحركات الصوفية في المُجتمع بُعد إضافي لهذا الإهتمام فجري التركيز على ما يجري خلف كواليس حلقات الذكر والإحتفالات بالمولد النبوي الشريف وموالد أولياء الله الصالحين والتبرّك بزيارة أضرحتهم من صراعات داخلية والتشكيك بالتشيع في أتباع بعض هذه الطرق، واهتمام بعضها بالعمل السياسي لمُساندة النظام ودعم الحكومة بالطرق المُباشرة. وقد تنوعت الإتهامات التي كشفت عن ذلك بين المُتصارعين على رئاسة المجلس الأعلى للطرق الصوفية ما بين الإستقواء بالحزب الوطني والحكومة إلى التشكيك في شرعية ١٢ طريقة صوفية ومن التبعية للولايات المتحدة الأمريكية إلى الميول لإيران والشيعية خاصة بعد التصريحات التي أدلى بها الشيخ "يوسف القرضاوي" ووصف فيها الصوفية بأنهم الباب الخلفي للشيعية مروراً بتدفق الأموال من جهات غير معروفة.

ففي ظل هذه التطورات التي يشهدها الصوفية في مصر وفي حالة الرغبة الصادقة من جانب الطرق الصوفية للمشاركة السياسية الفعالة يجب عليها القيام بعدد من الخطوات الهامة التي تُوحد الصف الصوفي وتُساعد في المُشاركة السياسية وأهم هذه الخطوات:

١- توحيد الصف الصوفي وحسم القضايا الخلافية:

فالطريقة الصوفية في أمس الحاجة إلى توحيد صفوفها والاجتماع على قلب رجل واحد وترك الخلافات الجانبية والتكاثف من أجل تحسين وضع الصوفية وتحسين صورتها وكذلك الرد على الإتهامات الموجهة إلى الطرق الصوفية وخاصة في مسألة العلاقة بين الصوفية والتشيع في مصر ومُحاولة إثبات ذلك إضافة إلى الحاجة الملحة للطرق الصوفية في حسم نزاعات قادتها والإلتفاف حول قيادة موحدة تستطيع أن تُرتب البيت الصوفي وتُنظمة وتجمع أولاده ولا تُفرقهم.

٢- حسم قرار المشاركة السياسية من جانب الطرق الصوفية:

حيث يجب على الطريقة الصوفية لكي يكون لها مشاركة سياسية فعالة في المجتمع يجب عليها وقبل كل شيء أن تحسم قرارها بالمشاركة السياسية وأن يتفق على هذا الأمر كل الطرق الصوفية وقادتها ومشايخها فلا يصح أن يوافق على هذا الأمر ويدعمه فريق ويأتي فريق آخر يمنع هذا الأمر وينهي أفراد الطريقة عنه.

لأن قرار المشاركة السياسية أصبح قراراً هاماً لأي تيار أو جماعة خاصة إذا كانت دينية خاصة إذا كانت أن يكون لها دور فعالاً في المجتمع ويكون لها توجه على الساحة. فحتى التيارات الدينية العنيفة التي كانت في الماضي تمنع العمل السياسي أصبحت في الوقت الحالي لا تُمانع من التصويت في الانتخابات البرلمانية فضلاً عن رغبة بعضهم الترشح في الانتخابات البرلمانية بل إن بعض قادتهم أعرب منذ فترة عن أمله في أن تسمح الدولة لهم بإنشاء حزب سياسي. إضافة إلى أنه لوحظ في الأيام الأخيرة انفتاحهم على النخب الثقافية والسياسية والدينية في مصر.^(٨)

والطرق الصوفية أكثر من غيرها في حاجتها إلى مشاركة سياسية في كل مجالات العمل السياسي مثل المشاركة في الانتخابات البرلمانية والترشح لها كذلك المشاركة في القضايا السياسية الساخنة المطروحة على الساحة.

وجود رؤية سياسية خاصة للصوفية:

حيث أن تمتلك الطرق الصوفية رؤية سياسية خاصة وليس عليها أن تلتزم بالرؤيا السياسية للحكومة والتي اعتادت الطرق الصوفية أن تسير خلفها طيلة تاريخها الطويل كما يجب أن تكون الرؤيا الصوفية للقضايا المطروحة على الساحة سواء كانت سياسية أو اجتماعية رؤية متحررة من الموروثات الفكرية الصوفية والتي يرى البعض أنه يشوبها الكثير من الانحراف عن صحيح العقيدة. أي أن الرؤية الصوفية للأحداث يجب إذا انطلقت من مُنطلق ديني أن تكون مُنطلقة من صحيح الإسلام لأنه الإسلام هو الذي يحكم الإنسان في تصرفاته وفي علاقته بالمجتمع الذي يعيش فيه فهو يُنظم كل هذه الأحوال والعلاقات.^(٩)

ولكن هذه الرؤية يجب أن تلتزم بالقواعد الدستورية والقانونية الموجودة في البلاد كما يجب أن تراعي هذه الرؤية قواعد اللعبة السياسية.

ولكن هذه الرؤية يجب أن تكون رؤية مُستقلة ولكن مع التزامها بالقواعد الدستورية حتى وإن كانت تنطلق من مُنطلق ديني لأن الطرق الصوفية أولاً وأخيراً هي تيار ديني موجود في المُجتمع وله موروثاته الفكرية والعقائدية.

المشاركة في القضايا الهامة المطروحة على الساحة:

كما يجب على الصوفية أن تكون لها مساهمات في القضايا الهامة والشائكة الموجودة على الساحة المصرية حتى يتعود أفراد هذه الطرق على تناول القضايا الهامة خاصة في ظل المفاهيم المستجدة الموجودة على الساحة والتي تُبدي فيها التيارات الفكرية الموجودة على الساحة برأيها فيها.

مثل قضية تجديد الخطاب الديني والذي أصبح ضرورة ملحة انطلاقاً من هذا التجديد مُفصل جوهري في عبور الفجوة التي تفصل العالم العربي والإسلامي عن العالم الغربي وأنه ضرورة داخلية عميقة تنبع من رفض العرب والمُسلمين لوضعهم المُتردي في العالم.^(١٠)

كذلك تناول القضايا المُنتشرة في المُجتمع مثل العُنف والحرمان والبطالة وخاصة قضية العُنف الديني الذي يجب على الطرق الصوفية المُساهمة في القضاء عليه لأنها تطرح نفسها بأنها تُمثل الإسلام. على اعتبار أن العُنف الديني والإرهاب من صور العُنف التي لها طابع خاص من حيث ارتباطها بفكر أيديولوجي وتنظيمات سياسية وتطلعات سياسية من حيث ارتباط الإرهاب بأفعال تخرُج عن ما هو مألوف في العُنف كما أن نتائجه تكون أكثر عمومية وانتشاراً من نتائج حوادث العُنف المحدودة.^(١١)

لذا يجب على الطرق الصوفية أن تُقدم حلولاً لتلك المشاكل السابقة وغيرها من المشاكل حتى يكون لها تواجد على الساحة.

إيجاد نوع من التنشئة السياسية لأفراد الطرق الصوفية:

وذلك من خلال تحديد مُكونات التنشئة السياسية حيث يُمكننا معرفة طبيعة النظام السياسي وخصائصه وأهدافه كما يُمكننا تحديد العلاقة بين مُكونات النظام السياسي للبلد، وثقافة التنشئة السياسية السائدة تُساعد على فهم نمط العلاقة بين مُكونات النظام السياسي القائم في المُجتمع، من خلال قراءة الأطر الفكرية والأيدولوجية، ومن هذه المُكونات:

ثقافة الفرد المكتسبة:

إن ثقافة الفرد المكتسبة هي إحدى مكونات التنشئة السياسية. ومن خلالها يستطيع الفرد أن يكتسب التنشئة من ثقافة وسلوك وقيم المجتمع الذي يعيش فيه. ويكتسب الفرد تلك الثقافة في السنوات المبكرة من حياته وتتغرس في ذاته وقد تتطور تلك القيم والسلوكيات نتيجة تطور المجتمع ونظامه السياسي. وتختلف أنماط التنشئة السياسية للفرد نتيجة لإتساع مداركه وتنوع ثقافته فيدخل في مرحلة التقييم والمقارنة بما كسبه وأكتسبه من التجربة العمرية ومجالها المعرفي ومراحلها ومحطاتها. والتأثير الثقافي للمدرسة والعلاقات مع الأسرة والمجتمع ووسائل الإعلام والاتصال.

ثقافة الفرد الذاتية:

إن ثقافة الفرد الذاتية تختلف من إنسان لآخر تبعاً لشخصيته الذاتية ومحيطه الأسري والمجتمعي وتحصيله العلمي وثقافته المُنْتَقاة. مما يجعل تلك الثقافة جزءاً من شخصيته فيُدافع عنها ويهتم بأمورها. والثقافة السياسية للفرد تتمحور حول مجموعة من الضوابط المعرفية والآراء السياسية والاتجاهات الفكرية والقيم الاجتماعية تتبلور في علاقة الفرد مع سلطة النظام الحاكم. وهذه الثقافة الذاتية تحكم تصرفات الفرد داخل النظام السياسي سوى كان حاكماً أم محكوماً. كما تؤثر في سلوك الفرد السياسي داخل إطار المجتمع.

وثقافة التنشئة السياسية في الأنظمة الديمقراطية تحرص على تحديد الوظائف السياسية للفرد في المجتمع على أساس الإيمان بضرورة الولاء للوطن والتعلق به، لكون الإحساس بالانتماء للوطن من أهم المعتقدات السياسية للتنشئة السليمة، كما تُحدد ثقافة التنشئة الأطر العامة للعمل السياسي وتغذية المواطن بمعلومات سياسية واجتماعية واقتصادية من واقع البيئة السياسية.

وأفراد الطرق الصوفية في أمس الحاجة إلى التنشئة السياسية حتى يستطيعوا المشاركة السياسية بقوة وبفاعلية في الحياة السياسية.

الإنخراط في العمل السياسي ومنظمات المجتمع المدني:

حيث أن المجتمع المدني يقوم على المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتنوعة وهي مؤسسات مُستقلة في عملها عن الحكومة، وهي تنظيمات تطوعية حرة تقوم بدور الوسيط بين المواطن والدولة من أجل تحقيق مصالحه وفق معايير القيم الاجتماعية والتعددية الثقافية والفكرية. وتبتعد تلك المؤسسات عن دور السلطة في صناعة قراراتها وسن برامجها التثقيفية، ويتقدم دور المجتمع المدني على دور الدولة في مجال الوعي والتثقيف الاجتماعي والسياسي، من خلال دورها الأساسي والفعال في نشر ثقافة التنشئة السياسية التي

تساهم في رفع الوعي السياسي لأبناء المجتمع. وجذبهم إلى ساحة العمل السياسي لكي لا تكون السياسة حكراً على الطبقات الحاكمة.

ومؤسسات المجتمع المدني تمثل جوهر المجتمعات الديمقراطية المتحضرة وهي منظمات تقوم بعملية تنقيف وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصيرهم السياسي، ومواجهة الأزمات والتحوّلات السياسية التي تؤثر في مستوى حياتهم ومعيشتهم بإعتبارها من أهم قنوات المشاركة الجماهيرية. كما تقوم مؤسسات المجتمع المدني في تأهيل وتدريب قيادات سياسية جديدة من خلال غرس ثقافة التنشئة السياسية.

التيارات الصوفية ومدى التوافق مع التيارات الإسلامية بعد ثورة يناير:

في حقيقة الأمر ان مسألة التوافق بين الطرق الصوفية والتيارات الإسلامية هو أمر في غاية الصعوبة نظراً للخلافات العقائدية الشديدة بين الطرفين وعدم وجود مساحة للإلتقاء بين الطرفين وأن الإلتقاء الفكري الذي حدث بين الطرفين بعد ثورة يناير هو الإلتفاق على المبادئ العامة التي جاءت بها الثورة مثل سيادة القانون والمواطنة والمساواة والعدل والحرية هذه بطبيعة الحال مبادئ عامة لا يختلف عليها اثنين.

ولكن من الملاحظ أن العام المنصرم الذي سبق ثورة يناير شهد توجه صوفي قوي نحو المشاركة السياسية التي ابتعد عنها الفكر الصوفي لسنوات طويلة، حيث بدأت هناك توجهات نحو المشاركة الفعالة في الانتخابات البرلمانية والرئاسية والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني من أجل مواجهة المد السلفي والإخواني الموجود على الساحة المصرية كل ذلك كان قبل ثورة يناير ولكن بعدها أصبح من الملفت للنظر عدم وجود مشاركة سياسية فعالة من قبل التيارات الصوفية، فمثلاً لم تظهر مشاركة الطرق الصوفية في ثورة يناير وبعد الثورة لم يظهر موقف الطرق الصوفية من الصراع السياسي الذي وجد على الساحة حول الإستفتاء على التعديلات السياسية بين الإسلاميين من جهة والقوى السياسية الأخرى الموجودة في البلاد مثل الليبراليين واليساريين والقوميين وغيرهم، والذي انتهى إلى التصويت بنعم على هذه التعديلات.

ثم بدأت بعد ذلك القوى السياسية في البلاد كل منها يطرح مشروعة سياسي والتأكيد على مطالب الثورة وذلك بحشد المليونيات تحت المسميات المختلفة في ميدان التحرير مع اختفاء كامل للقوى الصوفية وعدم وجود أى مشاركة سياسية تُذكر لها في هذا الأمر في حين أن التيارات الإسلامية المنافس التقليدي للصوفية والمنافس الدائم للقوى السياسية في البلاد استطاعة حشد مليونية في ميدان التحرير يوم ٢٩/٧/٢٠١١ لم يسبق لها مثيل وكان استعراض قوة ورسالة للجميع أن التيار

الإسلامي الآن في مصر هو القوى الكثر قدرة على الحشد والتعبئة كل ذلك في غياب كامل للصوفية عن المشهد السياسي الحاضر في البلاد.

اذن من الملاحظ والعجيب أن التوجُّه الصوفي نحو المشاركة السياسية قبل ثورة يناير قد اختفى تماماً في حين أنه كان يجب أن يكون العكس أى كان يجب أن تكون المشاركة السياسية للصوفية أقوى من ذي قبل نظراً للتوجُّه العام في البلاد والذي يتجه نحو المشاركة السياسية الفعالة التي حُرِّم منها المجتمع المصري لسنوات .

مما يثير تساؤلاً حول مستقبل المشاركة السياسية للطرق الصوفية أى هل أرادت الطرق الصوفية العودة إلى نهجها التقليدي وهو البُعد عن العمل السياسي والإكتفاء بممارسة الطقوس الصوفية التقليدية والرجوع بالصوفية على أساس أنها مدرسة سلوكية تسعى إلى تهذيب النفس والبُعد عن كل ما يُعكِّر صفوها وزُهدا بما في ذلك العمل السياسي والمشاركة السياسية حتى ولو كانت كل الظروف تدفع باتجاه المشاركة السياسية.

فهل سوف تبقى الطرق الصوفية على هذا المنوال من الإنعزال السياسي رغم كل الجدل السياسي الموجود على الساحة والذي يُحاول كل من القوى السياسية أن يكون له دوراً فعالاً فيه أم أن الطرق الصوفية سوف تعود من جديد إلى المشاركة السياسية الفعالة والتي كانت قد بدأتها قبل ثورة يناير مُستفيدة من أجواء الحرية السياسية الموجودة في البلاد وللوقوف في وجه المنافس التقليدي وهي التيار الإسلامي حتى يُصبح قوى سياسية فاعلة في البلاد وهذا ما سوف تُسفر عنه الأيام القادمة.

الهوامش

- ١- البيان لما يشغل الأذهان، ص ٢٩٨.
- ٢- الطرق الصوفية في مصر ص : ٢٤
- ٣- التنشئة السياسية، ص ٢٥٤.
- ٤- التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ ، ص ٣٩٢
- ٥- دليل الحركات الإسلامية، ص ٣٣.
- ٦- مفهوم السلفية (مجلة مفاهيم)، ص ١٠.
- ٧- الخطاب الإسلامي والتنمية، ص ٣١.
- ٨- قضايا ما وراء المراجعات (مجلة مفاهيم)، ص ١٥.
- ٩- الإسلام وحاجة الإنسان إليه، ص ٤١.
- ١٠- ملف الأهرام الإستراتيجي، العدد ١٠٧ ، ص ١٣١.
- ١١- العنف - المفهوم والأنماط والعوامل، ص ٨.

أهم المراجع

- د/ عمار على حسن: " التشنج السياسية للطرق الصوفية: ثقافة الديمقراطية ومساوئ التحديث لدى تيار ديني تقليدي " الطبعة الأولى ٢٠٠٩ - دار العين للطباعة والنشر.
- د/ على جمعة: " البيان لما يشغل الأذهان- فتاوى شافية في قضايا عاجلة " (الجزء الثاني) الطبعة الأولى- القاهرة- يناير ٢٠٠٩ - دار المقطم للنشر والتوزيع.
- د/ محمد يوسف موسى: " الإسلام وحاجة الإنسان إليه " المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - القاهرة ١٩٩٩ - طباعة مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر.
- د/ نجلاء محمود المصيلحي: " الخطاب الإسلامي والتنمية في المجتمع المصري " مطبوعات مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام.
- / هاني نسيرة: " إشكاليات تجديد الفكر الديني في إطار إعلان باريس " ملف الأهرام الاستراتيجي، السنة التاسعة- العدد ١٠٧ نوفمبر ٢٠٠٣ مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .
- / علي الفقي: " قضايا ما وراء المرجعات الفكرية للتيارات الدينية " سلسلة قضايا - أغسطس ٢٠١٠ - المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
- / أبو الفضل الإنساوي: " الطرق الصوفية في مصر وموقف الشارع المصري منها " سلسلة قضايا - مايو ٢٠٠٨ - المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة.
- د/ أحمد زايد: " العنف.. المفهوم والأنماط والعوامل " سلسلة مفاهيم - فبراير ٢٠٠٥ - القاهرة- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
- / علي الفقي: " مفهوم السلفية " سلسلة مفاهيم - فبراير ٢٠٠٩ - القاهرة- المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية.
- التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ - الطبعة الأولى - القاهرة ٢٠٠٨ - مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية.
- دليل الحركات الإسلامية مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية - العدد الأول- الطبعة الثالثة مارس ٢٠٠٦.

العدد ٨٢ - السنة السابعة
أكتوبر ٢٠١١

حقوق الطبع محفوظة
(يجوز الاقتباس مع الإشارة للمصدر)
رقم الإيداع : ١٢٤٨٦ لسنة ٢٠٠٤

جميع الآراء الواردة في الإصدار
تعبّر عن رأي كاتبها ولا تعبّر بالضرورة
عن رأي المركز . والمركز لا يعتبر مسئولاً قانونياً جأها.



المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية

١٤٣ شارع الشويفات - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة

تليفون : ٦١٧٥٥٥٠ - فاكس : ٦١٧٥٥٥٣

بريد اليكترونى : info@icfsthinktank.org

www.icfsthinktank.org